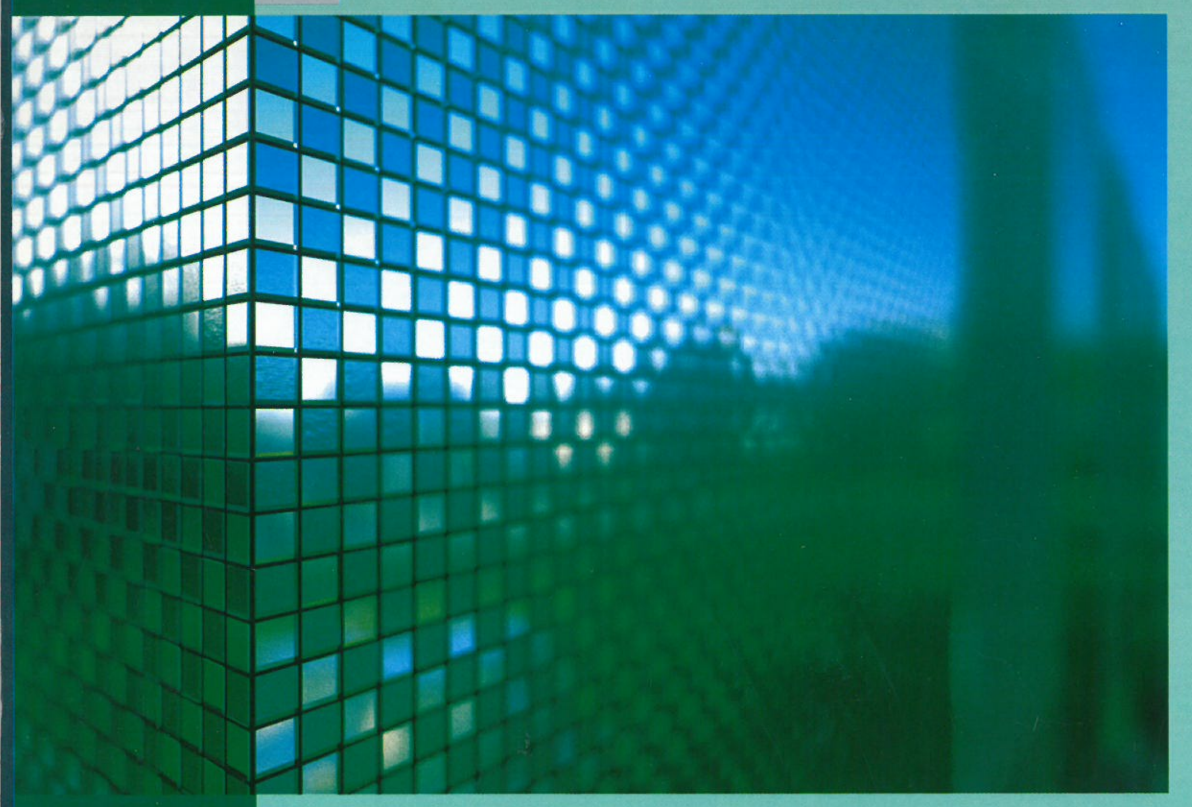


# الحضور المسلم في أوروبا

## شواغل في التشكّل الجديد

منشورات



# الحضور المسلم في أوروبا

## شواغل في التشكّل الجديد



الطبعة الأولى / ٢٠١١
1st Edition / 2011

إصدار: اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا
Publisher: Federation of Islamic Organisations in Europe
34, rue de la Pacification
B-1210 Brussels
BELGIUM

# المحتويات

## المقدّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلام على النبيِّ الأمين، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين.

تَبَلْوَر الوجودُ المسلم في أوروبا في العقود الأخيرة على نحو غير مسبوق، ومع هذا التبلور تبرز بعض الصعوبات في واقعه وفي طريقه، كما تلوح جملة من التحديات المفروضة عليه. ولا ريب أنّ التعاطي مع هذه الصعوبات والتحديات هو مسؤولية عظيمة تقع على عاتق المسلمين وشركائهم في المجتمع أيضاً، وكافة الجهات المعنية. ومن شأن المعالجة الناجعة لهذه الصعوبات والاستجابة الواعية لهذه التحديات؛ أن تحقِّق مكتسبات لا ينحصر نفعها في مسلمي أوروبا وحدهم، بل يتعدّاهم إلى غيرهم.

يأتي هذا الكتاب ليقف بالوصف والتحليل والمعالجة عند جوانب متعدِّدة ذات صلة بالوجود المسلم الحديث في أوروبا. فالفصل الأوّل هو مشاركة للأستاذ أحمد الراوي بعنوان «الوجود المسلم في أوروبا . صعوباتٌ وتحدِّيات وأدوار مطلوبة»، ولفضيلته أيضاً مشاركة في الفصل الثاني بعنوان «العرب في أوروبا من الهجرة إلى المواطنة».

أمّا الفصل الثالث فهو بعنوان «الأسرة المسلمة في أوروبا . بين تأثيرات البيئة الاجتماعية والعادات الموروثة»، وهو مشاركة لفضيلة الدكتور أحمد جاباالله، تتناول هذه الموضوع الهامّ الذي يظلّ شاغلاً حيوياً في الواقع الاجتماعي لمسلمي أوروبا.

والله تعالى نسأل أن يجعل هذا الكتاب إضافة مميّزة للمهتمِّين، وأن يحصل بها النفع، وأن يُجزِلَ المولى تبارك وتعالى الأجرَ والمثوبةَ للكاتبيْن الفاضليْن.

**اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا**
**قسم الإعلام**
**جمادى الثاني ١٤٣٢ هـ/ مايو ٢٠١١ م**

الفصل الأول

# الوجود المسلم في أوروبا
## صعوباتٌ وتحدِّيات .. وأدوار مطلوبة

الأستاذ أحمد الراوي

## محتويات الفصل الأول

## توطئة:

تَبَلْوَر الوجودُ الإسلاميُّ في أوروبا في العقود الأخيرة على نحو غير مسبوق، ومع هذا التبلور تبرز بعض الصعوبات في واقعه وفي طريقه، كما تلوح جملة من التحديات المفروضة عليه. ولا ريب أنّ التعاطي مع هذه الصعوبات والتحديات هو مسؤولية عظيمة تقع على عاتق المسلمين وشركائهم في المجتمع أيضاً، وكافة الجهات المعنية. ومن شأن المعالجة الناجعة لهذه الصعوبات والاستجابة الواعية لهذه التحديات؛ أن تحقّق مكتسبات لا ينحصر نفعها في مسلمي أوروبا وحدهم، بل يتعدّاهم إلى غيرهم.

وإذا ما تأمّلنا في حداثة عهد معظم البلدان الأوروبيّة (بخاصة في غربيّ أوروبا ووسطها) بالوجود الإسلامي بصورته الراهنة، فإنّنا قد ندرك ما يعنيه ذلك لجهة عدم توفّر تراث معاصر من الممارسة الراسخة المحلِّيّة المتعلّقة بمسلمي أوروبا، أسوة بما هو متوفِّر في «مجتمع الأغلبيّة» أو لدى طوائف أخرى. ولا يعني ذلك تجاهل التراث التاريخي لتجارب المسلمين في أوروبا، والتي يمكن العثور على قليل من بقاياها اليوم في بعض بلدان شرقيّ القارة؛ إلاّ أنّ التراكمات المعاصرة على مستوى تجارب المسلمين الأوروبية؛ تبدو اليوم في أطوار التشكّل أو الاستئناف أو النهوض. وتشير تلك الحقيقة إلى إحدى الصعوبات الجوهرية التي تواجه التجارب التعليمية والثقافية والإعلامية والاقتصادية والمؤسسية لمسلمي أوروبا.

## أولاً/ عن تطوّر الوجود المسلم الجديد في أوروبا:

بالعودة إلى أواسط القرن العشرين؛ يتّضح أنّ الوجود المسلم الحديث في أوروبا نشأ ضمن مجتمعات كلّ بلد على حدة، وارتبطت قصّة النشأة تلك بحالة كلّ بلد أوروبي، رغم وجود ملامح مشتركة لتجربة نشأة الحضور المسلم بين بعض البلدان الأوروبية في هذا الشأن.

وقد تبلوَر الوجود المسلم أساساً وفق محدِّدات الفضاء الداخلي للدولة القُطرية الأوروبية. ويمكن في هذا الصدد ملاحظات التباينات الواضحة والتمايزات الملموسة بين الشكل العام لتجربة النشأة والتبلوُر التي طبعت الوجود المسلم في بريطانيا وفرنسا والسويد وإيطاليا، على سبيل المثال لا الحصر. فالحضور المسلم في كل دولة منها تأثر بظروف وملابسات غير متطابقة مع نظيراتها من الدول، حتى مع الملامح المشتركة التي لا يمكن إغفالها أيضاً.

لم يكن التوجّه الأوّلي في تجارب المسلمين في كل بلد أوروبي على حدّة متعلقاً بإقامة المؤسسات بصورتها الحديثة، وإنما بإيجاد ما يلبِّي الاحتياجات الدينية والتعليمية الأساسية، كالمساجد (غالباً بمواصفات متواضعة) والمصلّيات ومدارس نهاية الأسبوع لتعليم القرآن الكريم والدين الإسلامي، علاوة على فرص الحصول على اللحم الحلال. لكن مع الزيادة العددية التي طرأت على الوجود المسلم، وكذلك مع التجذّر الزمني وتعمّق حضور المسلمين في واقع البلدان الأوروبية كلٌ على حدة؛ تبلوَر الاتجاه إلى إقامة المراكز الإسلامية الجامعة والمساجد الكبيرة ذات المواصفات اللائقة، وكذلك المدارس الإسلامية (خاصة للمراحل الابتدائية والمتوسطة). وقد غلب العامل المحلّي على هذه التجارب، أي لم تتبلور في غضون ذلك فرص فعلية للتكامل والتواصل بين مسلمي أوروبا.

ومع نهاية الثمانينيات وحتى أواسط التسعينيات من القرن العشرين، طرأ تحوّل ملموس في واقع المسلمين في عدد من بلدان أوروبا، باتجاه «المأسَسة»، أي إقامة المؤسسات التي جاءت غالباً جامعة في اهتماماتها وميادين عملها، كما تبلوَرت شيئاً فشيئاً بعض المؤسسات التخصصية، وظهر الاتجاه نحو إيجاد أطر مؤسسية للمسلمين في أوروبا تتجاوز النطاق القُطري. وفي واقع الأمر؛ فإنّ هذا الاتجاه برز مع تعزّز إرادة الاستقرار والتوّجه نحو «توطين» الحضور المسلم في أوروبا، والنظرة الجديدة إلى هذا الحضور باعتباره مستقراً ودائماً وليس عارضاً ومؤقتاً.





والحقيقة أنّ هذا التحوّل كان في النظرة والإدراك، أمّا الواقع فكان يتّجه بالفعل إلى الاستقرار مع نشوء ثلاثة أجيال من المسلمين في بلدان أوروبية لم تعرف وجوداً تاريخياً للمسلمين فيها. ولعلّ ما يلفت الانتباه في هذا الصدد؛ أنّ مرحلة التحوّل تلك تجسّدت في أوروبا الغربية، بينما شهدت أوروبا الشرقية تحوّلاً من نمط آخر للوجود المسلم (التاريخي غالباً) فيها، بحضوره الجديد بعد تلاشي الحقبة الشيوعية، وبالتالي تمّ تجديد الحضور المسلم في عدد من بلدان شرق أوروبا خلال ذلك رغم ما شهدته تلك المرحلة من حروب وأزمات طاحنة كان المسلمون أبرز ضحاياها.

يمكننا الإشارة إلى أنّ نشأة «اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا» (FIOE) في أواخر الثمانينيات، هو التعبير الأبرز عن الاتجاه نحو إيجاد أطر مؤسسية للمسلمين في أوروبا تتجاوز النطاق القُطري. كما أنّ إقامة «الكلية الأوروبية للدراسات الإسلامية» (في شاتوشينون بفرنسا أولاً وفي مراكزها الإضافية بباريس وويلز لاحقاً) هو نموذج على الاتجاه نحو إقامة المؤسسات التخصصية الإسلامية ذات الحضور الأوروبي.

لقد شهد عقد التسعينيات وما تلاه تطوّراً كبيراً في توجّهات الاستقرار والمواطنة ضمن واقع مسلمي أوروبا، وقد ترافق ذلك مع تعزّز الاتجاه نحو التواصل والتنسيق والتعاون على امتداد الوجود المسلم في القارة الأوروبية. ومن الملاحظ أنّ ذلك قد تماشى مع توجّه المسلمين في كل بلد أوروبي على حدة لتشكيل مؤسسات تعبِّر عنهم تكون ذات صفة تمثيلية. ففي بريطانيا على سبيل المثال نشأ «المجلس الإسلامي البريطاني» (MCB) في أواخر ١٩٩٦ وبدايات ١٩٩٧، وهو مظلة مؤسسية مثّلت في حينه تجربة غير مسبوقة في جمع كلمة المسلمين وتنسيق مواقفهم والتعبير عنهم أمام الدولة والمجتمع والإعلام. لكنّ التجارب التمثيلية أو التنسيقية، التي نشأت في واقع الوجود المسلم في هذا البلد أو ذاك، تفاوتت في مدى نجاحها وتماسكها، وتباينت في قدرتها التمثيلية وقابليتها للتعبير عن الواقع الفعلي للمسلمين ومصالحهم، وهو ما يعود على أي حال إلى عوامل ذاتيّة وموضوعيّة عدّة تقتضي الدراسة والتحليل باستفاضة في مقام آخر.

مع ذلك؛ فإنّ هناك تجارب ناجحة وفاعلة، لا يمكن إغفالها، منها قيام مؤسسات إسلامية أوروبية تخصصية أو قطاعية، نذكر من بينها «المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث» (ECFR) ومقرّه دبلن (تأسّس عام ١٩٩٧)، و«اتحاد المنظمات الطلابية

والشبابية الأوروبية المسلمة» (FEMYSO) ومقرّه بروكسيل (تأسّس عام ١٩٩٨)، و«المنتدى الأوروبي للمرأة المسلمة» (EFMW)، ومقرّه بروكسيل (تأسّس عام ٢٠٠٦)، وغيرها من الأطر.

**ولم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ؛ بل شهد الوجود المسلم في أوروبا تطوّراً في اتجاه التواصل والتعاون والتنسيق، عبر مظاهر عدة تضاف إلى ما سبقت الإشارة إليه، مثل:**

- **عقد المؤتمرات والندوات الجامعة** التي تناقش مسائل بعينها من بين الاهتمامات والقضايا المشتركة لمسلمي أوروبا، ومن أمثلتها «ندوة التربية الإسلامية للأبناء في أوروبا» المنعقدة في جنيف في حزيران/ يونيو ٢٠٠١، و«مؤتمر الأئمة في أوروبا» المنعقد في فيينا في نيسان/ أبريل ٢٠٠٦، ومؤتمر «المسلمون والمشاركة السياسية في أوروبا» المنعقد في اسطنبول في تموز/ يوليو ٢٠٠٦، وغيرها كثير من المؤتمرات والندوات. ولا يتعلّق الأمر هنا فقط بالبحوث والمداولات التي تتضمّنها تلك المؤتمرات والندوات؛ وإنما كذلك بما يتخلّلها من فرص للتواصل والتنسيق والتعاون بين النخب المسلمة في أوروبا ومسؤولي المؤسسات الإسلامية وممثليها. كما يُشار هنا باهتمام إلى صدور بيانات وإعلانات مشتركة.

- **صدور «ميثاق المسلمين في أوروبا»** (Muslims of Europe Charter)، في عام ٢٠٠٦. فهذا الميثاق مُعتَمد من قبل مئات المؤسسات الإسلامية في عموم القارة الأوروبية، بما فيها كبريات المنظمات على الصعيد الأوروبي المركزي، والتي تدير المئات، بل آلاف، المساجد والمصليات والمراكز الإسلامية في أرجاء القارّة. وحسب ما ورد في مقدِّمة ميثاق المسلمين في أوروبا؛ فإنه منذ مطلع سنة ٢٠٠٠، تداول «اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا لوضع ميثاق للمسلمين في أوروبا، يحدِّد منطلقات عامة للفهم الإسلامي، ويبيِّن قواعد لاندماج المسلمين في المجتمع في إطار المواطنة. وقد شكّل الاتحاد لجنة لإعداد المشروع، الذي تمّت مناقشته في مؤسّساته القيادية، ثم عُرض المشروعُ على العديد من الهيئات الإسلامية الأوروبية، التي اجتمع مندوبون عنها في ندوة جامعة بمدينة بروكسل في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، ثم وقع تعميم المشروع على أكبر عدد ممكن من المؤسسات الإسلامية الأوروبية التي لم يتيسّر لها حضور ندوة بروكسل لإبداء ملاحظاتها واقتراحاتها. وبعد اعتماد التعديلات وإدراجها، تم التوصل إلى الصيغة النهائية للميثاق بصورته الحاضرة، ووقّعت عليه مؤسسات في ٢٨ قطراً أوروبياً، في ما ظلّ التوقيع على





الميثاق مفتوحاً لكل المؤسسات التي تقرِّر اعتماده.

**وبهذا نستطيع أن نتعرف على مرحلة النشأة** (من أواسط القرن العشرين وحتى الثمانينيات منه)، وقد اتسم الوجود المسلم الأوروبي خلالها بطابعه المحلّي وعدم توفّر فرص فعلية أو آفاق مرئيّة لإنضاج تجربة تعاون وتنسيق على مستوى الوجود المسلم الحديث في أوروبا؛ الذي كان وقتها ما زال يخطو خطواته الأولى ومنشغلاً بالاحتياجات والمتطلبات الأساسية التي ترافق أطوار النشوء والتشكّل.

**ثم جاءت مرحلة التحوّل** (مع نهاية الثمانينيات وحتى أواسط التسعينيات من القرن العشرين)، وهو تحوّل كان ملموساً في واقع المسلمين في عدد من بلدان أوروبا، باتجاه الدخول إلى تجربة «المأسَسة» في الواقع المحلي، مع ظهور الاتجاه نحو إيجاد أُطُر مؤسسية للمسلمين في أوروبا تتجاوز النطاق القُطري، وذلك بالتلازم مع تعزّز إرادة الاستقرار والتوجّه نحو «توطين» الحضور المسلم في أوروبا.

**ثم جاءت مرحلة التَبلْوُر** (عقد التسعينيات وما تلاه)، لتكون امتداداً لمرحلة التحوّل وتداخلاً معها من الناحية الزمنية. وقد شهدت هذه المرحلة تطوّراً كبيراً في توجّهات الاستقرار والمواطنة ضمن واقع مسلمي أوروبا، وقد ترافق ذلك مع تعزّز الاتجاه نحو التواصل والتنسيق والتعاون على امتداد الوجود المسلم في القارة الأوروبية. لقد نما الوعي في أوساط مسلمي أوروبا بوجود خصوصية مشتركة أو بوحدة الحال وبضرورات التلاقي والتنسيق والتعاون، وكذلك بأهمية تعزيز التوجه المنفتح على النسيج المجتمعي في بلدان أوروبا. وبهذا؛ تنفتح هذه المرحلة على آفاق جديدة لنمو تجارب الوجود المسلم على الصعيد الأوروبي، وهي آفاق لها فرص وهناك ما يشجعها، ولكن تحفّها بالمقابل كثير من الصعوبات والتحديات.

## ثانياً/ في الصعوبات والتحديات:

### ١/ الوضعية القانونية في التعامل مع المسلمين:

إنّ أحد الشواغل المركزية بالنسبة للوجود المسلم في البلدان الأوروبية يتعلّق بملف الاعتراف الرسمي بالشخصية القانونية للطائفة / الأقلية المسلمة في هذه البلدان، والطبيعة القانونية التي تحكم التعامل مع الدين الإسلامي، وكذلك تمثيل المسلمين فيها. ولا ريب أنّ ملف الاعتراف بكيان قانونيّ معبِّر عن الطائفة / الأقلية المسلمة؛ هو من الملفات التي ما زالت متعثرة في عديد البلدان الأوروبية، والتي كثيراً ما تخضع لمحدِّدات معقّدة ومتباينة بوضوح من بلد أوروبي إلى آخر.

وإذا ما عقدنا مقارنات بين واقع المسلمين بين بلدان أوروبية وأخرى إسلامية فقد نعثر على فروق من بينها افتقار واقع المسلمين في أوروبا إلى ما يشبه نماذج «السلطة الشرعية» المألوفة في العالم الإسلامي في الماضي والحاضر، كالقضاء الشرعي، والمحاكم الشرعية، والوزارات والهيئات المعنية بالأوقاف، باستثناء ما تعرفه بعض دول أوروبا الشرقية من «مشيخات» و«إدارات دينية»، ومؤسّسات ومناصب تتعلّق بالإفتاء ومتابعة الشؤون الدينية الإسلامية.

ومن المتوقّع أن يُشعِر هذا الافتقارُ بعض مسلمي أوروبا بوجود صعوبات وحالة فراغ في مجال الأطُر والنظم والتدابير المختصة بمتابعة الشؤون الدينية، وشؤون الأحوال الشخصية.

وتلحق بهذا الشأن، مسألة التعامل غير المتوازن من جانب المستوى الرسمي في بعض الدول الأوروبية مع مكوِّنات الوجود المسلم المحلي، بما تبدو أحياناً أنها محاولة لإبراز طرف على حساب آخر أو تهميش أطراف لصالح غيرها وفق معايير مثيرة للانتقاد أو تفتقر للشفافية، وهو ما لا يعود بتأثيرات إيجابية سواء على العلاقة بين المؤسسات والمكوِّنات داخل الوجود المسلم ذاته، أو على العلاقة بين الأقلية المسلمة والمستوى الرسمي.





### ٢/ على الصعيد المؤسسي:

إنّ الحياة في القرن الحادي والعشرين تقترن بالمؤسسات وتطوّرها وتعقيد أنظمة عملها بما يتماشى مع تنامي الاحتياجات والتحديات التي يعرفها إنسان المدنية الحديثة.

وليس من شكّ أنّ الافتقار إلى مقومات مؤسسية من شأنه التسبّب في القصور عن تلبية الاحتياجات والاستجابة للتحدِّيات، وهو ما يمكن أن يسري على مسلمي أوروبا أيضاً.

ولو لاحظ المرء واقع التشكّل الحديث والمتجدِّد للحضور المسلم في معظم البلدان الأوروبية تقريباً؛ فإنّ ذلك سيُفضي إلى الاستنتاج المحقّق بأنّ المسلمين في أوروبا يواجهون على الصعيد المؤسسي صعوباتٍ وتحدِّيات أكثر من المعدّل العام لمجتمعاتهم الأوروبية.

ويتعلّق ذلك مثلاً بمدى شيوع ثقافة العمل المؤسسي المتوائمة مع الواقع الأوروبي وخصوصيّاته، وبدرجة جودة الأداء المؤسسي ضمن تجمّعات مسلمي أوروبا، وبطبيعة مؤسساتهم وتنوّعها بين المستويات الجامعة ونظيرتها التخصصية، وبمدى انفتاح مؤسساتهم على المجتمع العريض، وغير ذلك من الأبعاد.

كما يلحق بالصعوبات والتحديات المؤسسية ما يتّصل بالعلاقة بين مسلمي أوروبا والمؤسسات العامة والخاصة في بيئتهم، كالعلاقة مع المؤسسات الرسمية للدولة والمؤسسات الأهلية للمجتمع، ومدى انفتاح هذه المؤسسات على الوجود المسلم ومدى تفاعل هذا الوجود معها.

ويمكننا أن نسجِّل هنا ملاحظة مركزية، مفادها عدم نضوج البُنية المؤسسيّة للوجود المسلم في أوروبا، بعدُ، بالشكل المتكامل والتخصّصي، رغم كافة الإرهاصات الملموسة في غضون الأعوام القليلة الماضية والتي تُنبئ بحالة نضوج قيد التشكل في هذا الاتجاه في عدد من البلدان والأقاليم الأوروبية. ذلك أنّ التركيز ما زال يجري على إقامة المؤسسات والجمعيات والمراكز ذات الاهتمامات الجامعة أو العامّة، مع افتقار ملموس إلى مؤسسات متخصصة في شتى مجالات الاهتمام والحاجة في واقع مسلمي أوروبا.

يُسجّل ذلك إلى جانب إدراك ذلك التباين الماثل للعيان في مراحل هذا النضوج

وطبيعته من بلد أو إقليم أوروبي إلى آخر.

ويمكن هنا استخلاص الاستنتاج؛ بأنّه كلما كانت البيئة المؤسسية للمسلمين في بلد أوروبي ما أكثر نضوجاً؛ كانت تجربة المسلمين فيه أكثر عمقاً واتساعاً، وأوفر فرصاً للنهوض في الحاضر والمستقبل.





## ٣/ على الصعيد الاقتصادي:

يسهل الاستنتاج بأنّ المسلمين في بلدان أوروبا الغربية والوسطى ممثّلون أساساً في قاعدة الهرم الاقتصادي، أخذاً بعين الاعتبار طابع الهجرة العمّالية الذي غلب عليهم في معظم بلدان أوروبا، وهو ما يُلاحَظ بصفة خاصة في فرنسا ودول البينيلوكس والمنطقة الناطقة بالألمانية.

كما لا يمكن هنا تجاهل بعض الخصوصيّات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تتحدث مصادر عدّة عنها، في أوساط من يسمون بالأجانب أو المهاجرين في أوروبا، مثل ارتفاع معدلات البطالة في أوساطهم عن المستوى العام، وارتفاع نسبة العمالة متدنية التأهيل، والنسبة المرتفعة من التسرب المدرسي في أوساط الأجيال الجديدة، فضلاً عن حجم النشاط ضمن ما يُعرف بـ «اقتصاد الظلّ»، أي النشاط الاقتصادي الذي يجري في هامش المجتمع وبمعزل عن الالتزام بالمعايير المخصصة للعمل والتشغيل والاستثمار.

ومع الأخذ بعين الاعتبار أنّ هذه الملاحظات تسري بدرجة أو بأخرى على قطاعات المسلمين في أوروبا، وربما بشكل أكثر حدّة أحياناً؛ فإنه لا يمكن كذلك تجاهل عاملَيْن لهما بعض الدلالات:

. العامل الأول؛ هو أنّ المسلمين ممثّلون أحياناً ولو بدرجة ضئيلة في المستويات العليا والمتوسطة من الهرم الاقتصادي في بعض البلدان الأوروبية، ويمكن هنا الإشارة إلى الحالتين البريطانية والأيرلندية والسويدية كأمثلة، بينما تزداد نسبتهم بشكل ملحوظ في بعض القطاعات التي تقع في المستويات الاجتماعية والمهنية المرتفعة، كالأطباء المسلمين في بريطانيا وإيرلندا وألمانيا والنمسا كمثال.

. والعامل الثاني؛ أنّ المؤشرات المتاحة في عدد من دول أوروبا تتحدّث عن تنامي نشاط المسلمين في نطاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل بدورها قاعدة النشاط الاقتصادي لأي مجتمع. ويتضح ذلك، مثلاً، في تنامي النشاط الاقتصادي في أوساط أبناء المسلمين المنحدرين من أصول تركية في ألمانيا.

وبشكل عام؛ فإنّ هناك قطاعات من مسلمي أوروبا تجد صعوبات في الإفادة المثلى من مكاسب مجتمع الرفاه، لاعتبارات تتعلّق أيضاً بالتعليم والتأهيل وصعوبات التواصل والتفاهم، فضلاً عن بعض ممارسات التفرقة الظاهرة أو المستترة في سوق العمل والتي تشير إليها تقارير مستقلة في بعض البلدان الأوروبية.

وهناك صعوبات وتحدّيات تتعلّق بكيفية الإفادة من المُدّخرات، وفي هذا السياق يجدر التنبّه لبعض أوجه النشاط الاقتصادي غير المُنتجة، مثل ضخ المدّخرات والاستثمارات بشكل مبالغ فيه أحياناً في العقارات (في بلدان المنشأ) التي كثيراً ما تبقى غير مشغولة سكنياً في الغالب، رغم أنّ هذه المدّخرات والاستثمارات، يمكنها أن تُصَبّ لصالح مشروعات مُنتجة عميمة الفائدة.

ومن المرجّح أن يفيد مسلمو أوروبا، من مؤشرات النموّ الكبير التي تسجّلها قطاعات اقتصادية وتمويلية إسلامية، من قبيل القطاع المصرفي الإسلامي، وقطاع التأمينات الإسلامي، وهو نموّ لا يقتصر على العالم الإسلامي وحده؛ بل يمكن لمس آثاره الأولية في أوروبا ذاتها، التي من المتوقع أن يشهد فيها حضوراً متزايداً، خاصة في البلدان التي توجد فيها نسبة من المسلمين أعلى من غيرها، أو بيئة تشريعية واقتصادية ملائمة لذلك.





## ٤/ بشأن استقرار الوجود المسلم في أوروبا واندماجه الإيجابي في النسيج العام للبلدان والمجتمعات الأوروبية:

لا يقتصر مفهوم الاستقرار على واقع المكوث المجرّد في أوروبا، بل على إرادة البقاء والتأسيس لمستقبل أفضل والشروع في ذلك بخطى واثقة. ولا شكّ أنّ هناك فارقاً بين المستويَين (المكوث المجرّد والإرادة الفاعلة) ينعكس على الانشغالات والتصوّرات المستقبلية وعلى الأداء أيضاً.

أمّا الاندماج الإيجابي في النسيج العام للبلدن والمجتمعات الأوروبية؛ فهو يشير إلى الحضور في قطاعات المجتمع وتجاوز مخاطر العزلة والتقوقع من جانب؛ أو الإقصاء والتهميش من جانب آخر. ويقتضي ذلك، ضمن مستلزمات أخرى؛ المُضيّ إلى تجاوز ذلك «السقف الزجاجي» أو العوائق غير المرئية مباشرة، والتي تبدو منيعةً أحياناً بما يحدّ من فرص الأقليات و«أبناء المهاجرين» في الارتقاء في السلّم الاجتماعيّ والاقتصاديّ والوظيفيّ.

ويبدو من الناحية الإجمالية؛ أنّ فرص نجاح الحضور المسلم في أوروبا في النهوض بذاته؛ مرتهنة أساساً لاتجاهات الاستقرار والاندماج هذه أيضاً، وسيكون بالوسع قياس مستويات الأداء والنجاحات في هذا القطاع، ليس فقط بالنظر إلى ما يتقدّم به من خطوات إضافية عن «إنجازاته» الذاتية السابقة؛ بل وأساساً، عبر مقارنة ذلك التقدّم بمجمل الفُرَص والإمكانات المتاحة في الساحة العامة في بلدان أوروبا، بما في ذلك ما تحقّق لدى القطاعات والطوائف والأقليات الأخرى.

من المُرَجّح أن تتزايد القناعة بأنّ معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في صفوف بعض قطاعات المسلمين في أوروبا، وفي أوساط ما تُوصَف بمجتمعات «المهاجرين»؛ لا يمكن أن تتمّ على النحو الأمثل بمنأى عن إتاحة الفرص لإطلاق مبادرات ذاتية من داخل هذه القطاعات، التي من المألوف أن تشكو من التهميش الاجتماعي أو أن يسود في أوساطها الحديث عن الافتقار إلى تكافؤ الفرص في المجتمع الواحد. فتمكين كافة الشرائح والقطاعات المجتمعية من جني ثمار مجتمع الرفاه وتجنّب أية عوارض جانبية قد تصاحبه، ينبغي أن يُلتمس من خلال توليفة من الخيارات والحلول، التي سيكون من بينها إطلاق الفرص من داخل هذه القطاعات أيضاً، وتهيئة البيئة التشريعية والإجرائية بما يُمكّن هذه القطاعات من تنمية واقعها بقدرات ذاتية أيضاً، دونما تخلٍّ من الدولة عن مسؤولياتها والتزاماتها.

## ٥/ على مستوى التواصل والتنسيق ضمن مسلمي أوروبا:

إدراكاً للإطار الجامع المشترك للمسلمين في أوروبا، باعتبار انتمائهم إلى الإسلام وأمّة التوحيد من جانب واشتراكهم في الفضاء القاريّ ذاته بما تستتبعه من خصوصيات ومسؤوليات وأدوار؛ فإنّ تنزيل مفهوم وحدة المسلمين وتآخيهم إلى حيِّز التطبيق، والمضيّ به إلى حلبة الممارسة ضمن الواقع الأوروبي؛ سيتجلّى في خيارات وصور شتى متلازمة ومتضافرة في واقع مسلمي أوروبا.

تأتي تلك الخيارات والصور، كما هو مأمول، على هيئة مؤسّسات وأطر جامعة، وأطر أخرى تتولّى جهود التنسيق والتشاور، وثالثة مُختَصّة بالمدارسة والتواصل، ومنها ما هو دائم أو مؤقّت، ومنها ما هو جامع الاهتمامات أو متخصِّص في مجال بعينه. إنّ هذه في مجموعها تشكِّل حالة الوحدة المُمكنة والواقعية للوجود المسلم في أوروبا. فوحدة الحال والرغبة في توحيد الكلمة والجهد لا تقع ضمن خيار واحد حصراً، فضلاً عن أنّ الاقتصار على هيئة الوحدة العضوية ضمن إطار مؤسسي متفرِّد ينطوي على مبالغة ومجافاة للواقع.

وفي مجالات الوحدة، بما تعنيه من تعاون وتنسيق وتواصل؛ يُنتَظر من الخيارات المنشودة أن تنفتح على شتى المجالات التي تتصل بشؤون مسلمي أوروبا وشؤون واقعهم، مع منح الأولوية لما تشتدّ حاجتهم إليه، ومراعاة تراتبية الأولويات على نحو أنجع.

وغني عن القول أنّ وحدة المسلمين وتواصلهم الداخلي وتعاونهم في ما بينهم لا تعني الانكفاء على الذات والتقوقع بعيداً عن النسيج المجتمعي العريض، بل ينبغي أن يكون ذلك من موقع تعزيز الحضور والتعاون والتنسيق مع مزيد من الشركاء والأطراف في الواقع المجتمعي ضمن الفضاء الأوروبي الواسع، وهو ما يحقق بحدٍّ ذاته مقصداً هامّاً وأساسياً هو المشاركة الإيجابية الفاعلة في شتى مجالات الفعل الحميد.

**ولا شكّ أنّ التواصل والتنسيق بين مسلمي أوروبا يواجه صعوبات عدة، تعود لأسباب ذاتية وموضوعية، ومنها:**

• تباين الأوضاع بين بلد أوروبي وآخر، وفي أوضاع المسلمين من إقليم أوروبي إلى آخر.





• الإشكالية اللغوية الناجمة عن التعدّد الكبير في اللغات الأوروبية ولغات مسلمي أوروبا. إنّ هذا التعدّد وإن كان في وجه منه عامل ثراء ثقافي؛ فإنه بالمقابل ينطوي على إشكالية تنجم عنها صعوبات تواصلية جمّة، سواء على مستوى جمهرة المسلمين أم في نطاق قيادات المؤسسات الإسلامية ذاتها.

• خصوصية الظرف التاريخي لنشأة الوجود المسلم الحديث في كل بلد أوروبي، قد تُلقي بظلالها على قابلية تواصل التجارب الإسلامية بين بلدان أوروبا وتعيق الاستفادة المتبادلة.

• وجود أطراف تحريضية معادية لمصالح الوجود المسلم في أوروبا وتتربص بالعمل الإسلامي وتحاول تعطيله أو إعاقته والتشهير به.

• تحدّي التواصل بين الأجيال ضمن مسلمي أوروبا، هو من التحدّيات الجدّية وبالغة الأهمية حتى في ما يتعلّق بنضوج تجربة التعاون والتنسيق والتواصل بين مسلمي أوروبا. فالانقطاع بين الأجيال المسلمة يقطع الطريق على تراكم الخبرات والبناء على الجهود السابقة، علاوة على عواقبه السلبية الأخرى.

• الضعف النسبي في ثقافة العمل المؤسّسي وفي جودة «المأسَسة» ضمن واقع المسلمين المتحدِّرين من خلفية هجرة، وكذلك حداثة عهد بعض المسلمين من الجيل الأول بفرص المشاركة المجتمعية ذات الطابع الأوروبي، وبتجارب العمل في المجتمع المدني الحديث.

• حالة التشرذم والفرقة التي تعتري تجمّعات المسلمين في بعض البلدان الأوروبية وضعف مؤسساتهم التمثيلية الجامعة أو غيابها بالكامل.

• الموقف الرسمي لبعض الدول الإسلامية التي تحاول أن تلقي بثقلها في معادلة تمثيل المسلمين أو تسعى للتأثير في بيئتهم المؤسسية الأهلية، وفق المنطق المتقادم الذي يعتبرهم مجرد «رعايا مغتربين» لهذه الدول، وهو ما قد يؤدِّي إلى إبراز تناقضات وإشكالات في واقع مسلمي أوروبا ويعرقل من فرص التواصل الداخلي والتفاهم المتبادل بين نطاق الأقلية المسلمة في البلدان الأوروبية المعنية كلّ على حدة.

## ٦/ عن موارد المعلومات والدراسات بشأن الوجود المسلم في أوروبا:

تتجسّد في حقول المعلومات والدراسات أحد التحدِّيات الهامّة المرتبطة بفرص النهوض بواقع المسلمين في أوروبا . فمن نافلة القول أنّ نهوضاً فعلياً وجادّاً لا يمكنه أن يتأتّى، وفق معطيات العصر وحسب خصائص البيئة الأوروبية أيضاً؛ بمعزل عن توفّر موارد معلومات كفؤة وأرضيّة دراسات وأبحاث فعّالة تلبِّي متطلّبات الوجود المسلم وتستجيب لاحتياجات تطويره المستمرّ.

ولا مناص هنا من التذكير بمسؤوليّة معالجة القصور في الحقل المعلوماتيّ المتّصل بالوجود المسلم في أوروبا . ولا يعني القصورُ المعلوماتيّ الافتقارَ إلى المعلومات والبيانات ذات الصِّلة، وحسب؛ بل واحتمال الركون إلى معلومات وبيانات غير دقيقة أو مضلِّلة، بما قد يفضي إلى نتائج سلبية ويبدِّد بعض فرص النجاح.

ومن حكم المؤكّد أنّ تطوّر تجارب مسلمي أوروبا؛ يبقى مرتهناً، بدرجة ما، لمدى معالجة القصور المعلوماتيّ هذا . ويستدعي هذا التحدِّي استجابةً في المستوى المنشود من جانب مؤسسات الأبحاث والدراسات، والمؤسسات الجامعية والكليات والمعاهد الأكاديمية، ومن المراكز المتخصِّصة بالمعلومات.





## ٧/ بشأن التجربة الوقفيّة في أوساط مسلمي أوروبا:

ما زال أحد العوائق الأساسية في وجه النهوض العام بالقطاع الوقفي الإسلامي في أوروبا؛ يتمثّل في محدوديّة الاهتمام بالأوقاف من جانب عامة مسلمي أوروبا، وهو ما يمكن قياسه ببساطة، عبر وسائل تقريبية، كاحتساب مجمل مواردهم البشرية والمادية الموظّفة في القطاع الوقفي الإسلامي، والتي تشكل نسبةً، هي في الواقع، إن أمكن تقديرها، أدنى من أن يُشار إليها .

ومن هنا، وجرّاء محاولتنا لتشخيص الواقع الراهن؛ يتولّد الاستنتاج بأنّ فرص النهوض بالقطاع الوقفيّ الإسلاميّ في أوروبا ترتبط كذلك بتعبئة الموارد البشريّة والماديّة له من جملة المسلمين في أوروبا، وليس فقط من المؤسسات والصناديق ومن أوساط رجال الأعمال المسلمين سواء داخل أوروبا أو خارجها . ويقتضي ذلك؛ تحويل الإنفاق على القطاع الوقفي إلى ما يشبه «الثقافة العامة» لتعزيز استقرار هذا الوجود واندماجه الإيجابي في المجتمعات والبلدان الأوروبية، بما يتطلّبه ذلك كلّه من احتياجات. ويستدعي الأمر توعيةً مستمرّة، وبلورةَ برامج ومشروعاتٍ ملموسةِ الأثر بالنسبة للمواطن المسلم الأوروبي.

ولا يغيب عن الأذهان؛ أنّ الجمهور الأوروبيّ المسلم ما زال يفتقر للنموذج الوقفيّ الملموس في واقعه الأوروبيّ المحليّ، بقدر ما يُدرك الجميع أنّ النموذج الوقفيّ الإسلاميّ التاريخيّ قد ضمر مبكراً في وعي الأجيال التي هاجرت من العالم الإسلاميّ. ولذا؛ فإنّ ذلك الجمهور يبقى بحاجة لأن يُعايِش نماذجَ وقفيّةً فاعلةً ومتجدِّدةً وملموسةَ الأثر؛ تتجسّد في وعيه الحاضر، بالقدر الذي يكون معه بالتالي أكثر قابلية على تعزيزها ماديّاً ومعنويّاً .

وإزاء ذلك؛ ثمة حاجة لتكييف السلوك الاستثماري لدى المؤسسات الاقتصاديّة والتمويليّة الإسلاميّة وفي أوساط رجال الأعمال المسلمين، بما يتجاوب مع متطلبات القطاع الوقفيّ الإسلاميّ واحتياجات تطويره وتعبئة الموارد له. وإذا ما أخذ هذا المطلب بالتحقّق؛ فإنّ بالوسع اعتبار ذلك من بين المؤشِّرات على إفادة القطاع الوقفي الإسلامي في أوروبا من خصوصيات الساحة الأوروبية، حيث نشأ على هامش المجموعات الاقتصادية الكبرى والشركات العملاقة؛ قطاعٌ مختصّ بتمويل الأعمال الخيرية، يقوم على شكل صناديق وقفية أو تمويلية أو مبرّات. وتمثل هذه المجموعات الاقتصادية والشركات مصدراً مستقراً في العموم لتمويل

القطاع الخيري في الغرب.

كما يجدر بالقائمين على كثير من المشروعات والبرامج في حقول شتى في أوساط مسلمي البلدان الأوروبية؛ أن يَلتَفِتوا إلى ما يتيحه النظام الوقفي من إمكانات وفرص ينبغي اغتنامها والإفادة منها، وهو ما من شأنه أن يساهم في إشاعة النموذج الوقفيّ المتجدِّد في واقع مسلمي أوروبا إجمالاً.





## ٨/ مراجعة المناهج التعليمية وتعديل بعض المضامين السلبية:

لا يمكن استبعاد المناهج التعليمية ودورها وأهميتها عندما نفتح ملف صورة الإسلام والمسلمين في الوعي الجمعي الأوروبي. فما زالت صورة «الآخر»، في المناهج المدرسية والجامعية في البلدان الأوروبية، على تفاوت واضح في ما بينها؛ حافلة بما يقتضي المراجعة تلو الأخرى، والتعديل إثر الآخر.

لقد وقفت العديد من الدراسات والبحوث التي أجريت في هذا المضمار، على كثير من مكامن الخلل والقصور، في ما يتصل بصورة المسلم أو العربي، في المناهج التعلّيمية المعمول بها في البلدان الغربية. وما زال هناك باحثون جادّون، بعضهم من غير المسلمين، يسعون إلى لفت الأنظار إلى مكامن الخلل هذه، ولكنّ إمكاناتهم تبدو متواضعة أمام حجم المشكلة المتشعبة واتساع الخرق على الراقع.

كما نجد بعض المناهج التعليمية وهيَ تتولّى نقل الموروث السلبي عن المسلمين للأجيال الجديدة، ربما بلا وعي أحياناً.

إنّ الأثر المُزدَوَج لهذه الصورة السلبية المُقدَمة عن المسلمين؛ يتمثّل في أنها من جانب تُذكي نزعة الاستعلاء في نفوس الناشئة على كلّ ما هو عربي ومسلم، بينما تُلحِق مشاعر الدونيّة، أو حتى كراهية الذات بالتلاميذ المسلمين في المدارس الأوروبيةِ.

ولا تعين بعض الكتب المدرسية الأوروبية على إدراك ما ينطوي عليه العالم الإسلامي من تنوّع وثراء، إذ يتمّ تصويره على أنه كتلة أحادية جامدة، يسهل إصدار الأحكام التعميمية عليها بالتخلف.

لا مجال للتراخي إزاء الأخطاء ومكامن القصور التي تعتري المناهج المدرسية في البلدان الغربية، في ما يخص صورة الإسلام والمسلمين. نشدِّد على هذا من منطلق حرصنا على سلامة المجتمعات الغربية، التي ننتمي نحن المسلمون في الغرب إليها، من داء الاستعلاء الحضاري أو آفة النظرة المشوّهة نحو الآخر، مسلماً كان أم غير مسلم.

ونحن إذ نذكر ذلك؛ فإننا ننوِّه أيضاً إلى أنّ تغييراً قد طرأ في تعديل بعض المناهج المدرسية في أوروبا في ما يتعلّق بصورة «الآخر»، وتُضاف إلى ذلك؛ برامجُ التواصل والتفاهم ونبذ الكراهية التي تجري على هامش العملية التعليمية في بعض البلدان

الأوروبية، علاوة على توفر المزيد من المراجع المنصفة بشأن الإسلام والمسلمين في المكتبات المدرسية والعامة، وهو بمثابة تحوّل جدير بالاهتمام والتشجيع، كي يصل إلى مدىً أعمق من الفهم الصحيح والتواصل الحسن.

وغنيّ عن القول أنّ تصحيح صورة الإسلام والمسلمين في المناهج الدراسية في البلدان الغربية؛ لا شك أنه سيكون داعماً لمساعي تعزيز الحوار بين الحضارات والكفّ عن التمترس خلف الأحكام النمطية المسبقة.





## ٩/ بشأن الإعلام ووسائله:

لقد كان الأداء الإعلامي في الواقع الأوروبي، في بعض الحالات، مخيِّباً لآمال التواصل الإيجابي، ومضماراً للتحامل والتشويه.

وإذا كان لاختراع المطبعة في أواسط القرن الخامس عشر أهميته، فإنّ لعصر وسائل الإعلام الجماهيري، فعاليته، في التأثير على النظرة السلبية للإسلام التي تحملها قطاعات من الجمهور في أوروبا. فمن جانب؛ كان للظاهرة التي يطلق عليها الإعلاميون «القرية الكونية» آثارها في تعزيز التواصل الإنساني، وتوفير أرضية رحبة للتعارف البشري، ولكنّ الأمر لم يكن في جانبه الآخر كفيلاً بتجاوز تعقيدات الماضي.

فالبشرية أصبحت قادرة بالفعل على مشاهدة ما يدور في الجانب الآخر من البسيطة، ولكنّ القدرة على المشاهدة لم تكن لتعني القدرة على فهم خلفيات المشهد أو تفسيره. كان هناك الكثير من الخلفيات التي غابت، وما زالت تغيب عن وعي الجماهير. إنّ الواقعة الواحدة قد تحمل أكثر من تأويل ومعنى، حسب كلّ بيئة وطبقاً لملابسات كلّ واقعة، وهذا ما جعل وسائل الإعلام تُخفق في تعزيز التفاهم المأمول؛ إن لم يتعمّد بعضها تشويهَ الحقائق وترسيخَ علاقةِ الخصام والقطيعة والصدام، أو على الأقل المبالغة في تضخيم الجوانب السلبية على حساب غيرها.

وما يفاقم الموقف أنّ الصناعة الإعلامية متّهمة، بحسب كثير من الخبراء، بعدم الاكتراث بالدقة والموضوعية في العرض، بل وبممارسة التشويه؛ بقصد أو بدون قصد. والنتيجة أنّ الصحيفة والإذاعة والتلفزة والسينما؛ لم تُفلِح أحياناً في القفز على الانطباعات المسبقة السلبية، والأحكام الجائرة المستقلة في العقل الجمعي، بل سقطت في مستنقعها، وعزّزت الصور الذهنية البائسة في الغرب، كالنظرة القلقة إلى الإسلام.

ولهذا؛ فإننا لا نبالغ إذا ما حذّرنا من خطورة التغطيات المنحازة أو المسيئة أو غير الدقيقة التي تأتي في بعض وسائل الإعلام لما يتعلّق بالشأن الإسلامي من جوانبه المختلفة. وهذه ظاهرة معروفة وتؤكدها دراسات أجريت في الغرب والشرق على الكثير من الحالات. وهذا وإن كان عاملاً خارجياً كما هو ظاهر؛ إلاّ أنّ المسلمين في عمومهم لم يقوموا بما فيه الكفاية، بتعديل هذه الموازين، علاوة على أنّ الواقع المرير للعالم الإسلامي هو بحدّ ذاته عامل مشجّع على ممارسة التشويه وإن كان

ذلك الواقع لا يبرِّر أيّ إساءة أو تحامُل.

ولا ريب أنّ عهداً طويلاً من إهمال المسلمين في أوروبا لوسائل الإعلام وأهميتها قد انقضى، ومن نافلة القول أنّ عليهم اليوم أن يسارعوا إلى الحضور اللائق بهم في المضمار الإعلامي، وأن يعملوا على نقل الصورة الصحيحة عنهم للرأي العام، وأن يَسْعَوْا إلى عرض دينهم دونما تشويه أو تحيّز.





## ١٠/ الظاهرة العنصرية وخطاب الكراهية والتشويه:

عندما برزت التيارات العنصرية واليمينية المتطرفة في أوروبا مع بداية التسعينيات من القرن العشرين؛ اتضح أنّ المسلمين كانوا غالباً في مقدّمة المستهدفين بخطابها العدائي التحريضي.

وهناك من الباحثين من يرى أنّ بعض المجتمعات الأوروبية قد تجاهلت وجودَ المهاجرين الذين أصبحوا يعيشون على هامشها ابتداء من أواسط القرن العشرين، وأظهرت لا مبالاة بوجودهم. أي أنّ المجتمع أَهملهم ولم يُثر ضجة بشأنهم لأنهم كانوا قوى عاملة مطلوبة لتحقيق الرفاه الاقتصادي في البلاد، ولكنّ الأمر لم يَدُم على هذه الشاكلة مع ارتفاع معدلات البطالة. فأصبح «الأجنبي» ضحيّةً للكراهية ومثاراً للجدل والاتهامات، ومن بعد ذلك جاء التركيز على تخصيص المسلمين بالخطاب المعادي هذا؛ لنصبح أمام ظاهرة «العنصرية الانتقائية» وخطاب الكراهية ضد الإسلام.

وتسعى التيّارات والأحزاب العنصرية غالباً إلى تبرير مواقفها العنصرية بتقديم ذرائع سياسية واجتماعية، كأن تعبِّر عن مناهضتها لوجود الأجانب في البلد بناء على أنّ الأزمة الاقتصادية تقتضي إعطاء الأولوية في فرص العمل لأهل البلاد الأصلية.

وعندما ننظر إلى واقع المجتمعات الأوروبية بشكل عام؛ فسنجد أن بعضها بالمقابل قد شهد تطوّراً واضحاً على طريق القبول بالتعدّدية في الأصول الدينية والعرقية لشركاء المجتمع الواحد، فأخذ يخطو خطوات في الاتجاه الصحيح، مع تفاوت بين بلد وآخر، وإن حدث في بعض الحالات أن تراجعت بعض المجتمعات خطوات إلى الوراء.

مع هذا المدّ والجزر؛ يجدر تأكيد أنّ الظاهرة العنصرية، على ما تستدعيه من قلق كبير، خاصّة في ما يخصّ بعض الأصوات المناهضة للإسلام والمسلمين، والتي تمارس عنصرية انتقائية؛ إنّما هي في مجموعها تبقى ظاهرة هامشية بالنظر إلى الإطار العام الرحب للمجتمع. ويحدونا الأمل أن نقول إنّ الوقت الذي كانت فيه الأقليات التي تعيش في البلدان الأوروبية تواجه التضييق الشامل أو حتى حملات الاستئصال والإبادة؛ قد مضى إلى غير رجعة.

## ثالثاً/ مسلمو أوروبا والدور المطلوب:

ما هي الملامح العامة للدور المطلوب في مواجهة الصعوبات والتحديات التي تكتنف الوجود المسلم في أوروبا؟

مع نموّ الوجود المسلم في أوروبا والتطوّر الكمِّي والنوعي الذي طرأ عليه في العقود الأخيرة؛ تزايد الاهتمام بمسألة دور المسلمين في الديار الأوروبيّة. فعندما تتجذّر مجموعة بشرية في بيئة ما، فإنها تبدأ بالتفاعل مع شتى مجالات الحياة فيها، وتبدأ القضايا بالتبلور، ومنها مسألة الحضور والدور والمواطنة.

ومن الملاحظ أنّ الاهتمام بهذا الدور لم ينشأ مع التشكّل الحديث للوجود المسلم في هذه القارّة، الذي برز بدءاً من منتصف القرن العشرين، بل جاء الحديث عن هذا الدور وتلك المواطنة متأخِّراً ولعلّه أصبح شاغلاً من الشواغل المطروحة بقوّة منذ تسعينيات القرن العشرين أو ما بعدها. فالوجود المسلم الجديد نسبيّاً في هذه القارة، كما نعرفه اليوم، كان عليه أن يواجه في العقود التي سبقت تحدِّيات ويستوفي احتياجات بدت أكثر إلحاحاً من أي شيء آخر.

ففي غرب القارة الأوروبية؛ كان معظم المسلمين قد جاؤوا كمهاجرين، فأخذوا يركِّزون جهودهم على كسب أرزاقهم وتثبيت أوضاعهم المؤقّتة في المجتمعات الجديدة، متوجِّهين أيضاً إلى توفير احتياجاتهم الدينية والثقافية، وضمان تنشئة سليمة لأبنائهم الذين أخذوا يتفتحون على حياة من نوع فريد.

أمّا في شرق القارة الأوروبيّة؛ فإنّ الوجود المسلم التاريخي قضى عقوداً مديدة من القرن العشرين، قابضاً على جمر دينه، أو باحثاً عن هوية مفقودة في ظل العهد الشيوعي الذي ضيّق على الدين وصبغ الدنيا التي حكمها بصبغته. وفي ما بعد؛ دخل مسلمو شرق أوروبا مرحلة البحث الجديدة عن الذات، وهي مرحلة غلبت عليها الحروب والتوترات السياسية والأزمات الاقتصادية.

وفي كلِّ الأحوال؛ فإنّ لحضور المسلمين في الديار الأوروبية مقتضياته والتزاماته. ومن المنتظر أن يساهم الوجود المسلم في ضمان السلم الاجتماعي الأوروبي. كما أنّ الدور الذي يرتضيه الإسلام للمسلمين أينما كانوا؛ ينبغي أن يكون إيجابياً ونافعاً ومثمراً، وكثيرة هي الإشارات القرآنية والنبوية التي تؤكد هذا المعنى.





إنّ مسلمي أوروبا مدعوُّون بالتالي إلى العمل من أجل الصالح العام، مدفوعين في ذلك بباعث إسلامي، وبالتزام مترتب على المواطنة، وبتوجّه إنساني وأخلاقي كريم.

إنّ المواطنة تقوم كذلك على إدراك الواجبات، والوعي بالحقوق، ولكنّ المسلم وإن كان لا يتجاهل حقوقه؛ فإنه يحرص على أداء واجباته على النحو الأمثل، وربما يقدمها على طلب ما له من حقوق، دون أن يُغفل في ذلك رقابة الله تعالى التي تصاحبه في كلِّ حركة وسكنة.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحدّ؛ بل يسعى الإنسان المسلم إلى أداء دور فاعل في محيطه الاجتماعي، وأن يتمتع بروح المبادرة، وفق المعيار الذي أشار إليه الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، فالذي «يخالط الناس ويصبر على أذاهم خيرٌ ممن لا يخالطهم ولا يصبر على أذاهم»، وكذلك يسعى لامتلاك روح إيجابية تفيء على الآخرين بخيرها، كيف لا وقد دعا صلى الله عليه وسلم إلى عدم الانصراف عن أعمال المعروف وجهود التثمير حتى ولو قامت على أحدنا الساعة؛ «من قامت عليه الساعة وبيده فسيلة فإن استطاع ألاّ يبرح مكانه حتى يغرسها فليفعل».

وانسجاماً مع هذا الفهم؛ فقد جاء في «ميثاق المسلمين في أوروبا»؛ «إنّ المسلمين في أوروبا بصفتهم مواطنين أوروبيين، يعتبرون ان من واجبهم أن يعملوا من أجل الصالح العام وأن يكون حرصهم على أداء واجباتهم كحرصهم على المطالبة بحقوقهم بل مقدم عليها. وأنّ من مقتضيات الفهم الإسلامي السليم، أن يكون المسلم مواطناً فاعلاً في الحياة الاجتماعية، منتجاً ومبادراً وساعياً لنفع غيره».

## أبعاد الدور المطلوب:

وللوقوف على أبعاد الدور المطلوب في مواجهة الصعوبات والتحديات التي تكتنف الوجود المسلم في أوروبا؛ يمكن تناول ذلك عبر ثلاثة محاور متكاملة، تمثل إجمالاً ملامح عامة لهذا الدور المطلوب:

**١/ ترسيخ المبادئ الإنسانية والحضارية، واستقرار جملة من المفاهيم الأساسية لدى مسلمي أوروبا:**

ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار أنّ استقرار جملة من المفاهيم والمبادئ المستقاة من توجيهات الإسلام، والمُؤكَّدة في القيم الإنسانية الحضارية، وتحوّلها إلى سلوك ظاهر؛ يشكِّل دعامة أساسية لاستقرار المسلمين في أوروبا وحفاظهم على وجودهم وتأثيرهم الإيجابي في مجتمعاتهم.

**ويتمثل الدور المنشود على هذا الصعيد في عدد من المسؤوليات والأدوار، منها:**

أ/ مسؤولية التعريف بالإسلام وترسيخ القيم والمثل الإسلامية في صفوف مسلمي أوروبا، وإبراز فقه إسلامي يناسب مقتضيات العصر وخصوصيات الواقع الأوروبي.

ب/ مسؤولية المؤسسات الإسلامية في تعزيز الوجود الإسلامي في أوروبا، أي تكريس الجهود والإمكانات للحفاظ على الوجود الإسلامي في أوروبا باعتباره جزءاً من المجتمعات الأوروبية، والعمل على تثبيته وتدعيمه ليقوم بدوره الفاعل في التواصل الحضاري.

جـ/ العمل على حضور المسلمين في المجتمعات الأوروبية ومساهمتهم في مجالات حياتها المختلفة؛ الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

د/ التشجيع والعمل على تحقيق الاندماج الإيجابي للمسلمين، وأجيالهم الجديدة على وجه الخصوص؛ في المجتمعات الأوروبية؛ اندماجاً يجمع بين الحفاظ على الشخصية الإسلامية من جانب؛ وممارسة المواطنة الصالحة من جانب آخر، خدمةً للصالح العام وتحقيقاً لمبادئ النصح والانسجام والازدهار لشعوبهم الأوروبية.

هـ/ الإفادة من التقدّم والتطوّر الذي حصل في الغرب في أوجه الحياة المختلفة، العلمية والثقافية والاجتماعية والمثل والقيم الإنسانية الصالحة، التي هي نتاج





جهود إنسانية وبحوث علمية.

و/ إبراز صورة الإسلام الصافية والتعريف بمثله وقيمه الإنسانية الحضارية في المجتمعات الأوروبية، وإبراز أثره الحضاري في ميادين العلوم المتعددة.

ز/ توسيع الحوار الثقافي والحضاري بين المسلمين وأصحاب الأديان والعقائد والأفكار الأخرى، والعمل على التفاعل معها وصولاً إلى توطيد السلم الاجتماعي في المجتمعات الأوروبية.

ح/ المساهمة في الجهود الرامية لحماية الحريات والدفاع عن حقوق الإنسان وكرامته ونبذ التمييز.

**٢/ ترسيخ عملية الاندماج الإيجابي للمسلمين في أوروبا من خلال مقتضيات المواطنة:**

تتمثل إحدى ملامح الدور المطلوب في دعم عملية الاندماج الإيجابي وتعزيزها، رغم كافة التحدِّيات والصعوبات، متطلّعين إلى التمكين المستمرّ لحضور المسلمين الإيجابي والفاعل ضمن النسيج التعددي لمجتمعاتهم الأوروبية، وهو حضور يستدعي تعزيز مشاركتهم المثمرة في شتى المجالات الحميدة.

لقد جاء في «ميثاق المسلمين في أوروبا»؛ أنّ «المسلمين في أوروبا مدعون إلى الاندماج الإيجابي في مجتمعاتهم اندماجاً يقوم على التوازن بين الحفاظ على هويتهم الدينية وبين مقتضيات المواطنة، وإنّ كل اندماج لا يعترف بحق المسلمين في الحفاظ على شخصيتهم الإسلامية وحقهم في أدائهم بواجباتهم الدينية، لا يخدم في حقيقة الأمر مصلحة المسلمين ولا مصلحة مجتمعاتهم الأوروبية التي ينتمون إليها».

ومن الأهمية بمكان التعامل مع مسألة الاندماج بوصفها «عملية» (Process) وليست مساراً خطياً أحادي الاتجاه. وكونها «عملية»؛ يجعلها تقوم على تفاعلات متبادلة وفي مسارات عدة.

أي أنّ الاندماج ليس نهجاً في اتجاه واحد، بل هو يقوم على تفاعلات متبادلة أخذاً وعطاءً، وفي عدد من المسارات، مثل المسار القانوني، والمسار السياسي، والمسار التعليمي، والمسار الثقافي، والمسار الإعلامي، والمسار الاقتصادي.

ففي المجال القانوني ينبغي التحقق من مدى اشتمال المنظومة القانونية على المواصفات التي تكفل حالة من الاندماج الإيجابي في شتى المجالات.

إنّ أطراف المستوى السياسي بوسعها أن تستحثّ عملية الاندماج وتمضي بها قدماً؛ كما تستطيع أن تقوم بما يعاكس ذلك أو يناقضه. ويفرضُ ذلك في واقع الأمر مسؤولية أدبية على الأطراف السياسية، بأن تتولّى تحفيز عملية الاندماج وتعزيزها، مع الحرص أيضاً على إشراك من يُرامُ إدماجُهم في المساعي الجارية في هذا السياق، لا أن يجري تصميم السياسات بمعزل عنهم أو تنزيلها على الأرض بصورة لا تتماشى مع روح المشاركة المنشودة.

إنّ المسار التعليمي يتصل مباشرة بعملية الاندماج، خاصة عندما يتم اعتبار المدرسة هي المؤسسة الأولى والأساسية للاندماج في المجتمع. ويعني ذلك أنّ أداء البيئة





المدرسية، سواء كمؤسسة تعليمية أم كمناهج أو حتى كاشتراطات وضوابط ملحقة بها؛ ذات أثر مباشر في عملية الاندماج.

ولا غنى عن العناية بدور العمل الثقافي في عملية الاندماج، فالثقافة والآداب والفنون، ينبغي أن تضطلع بدور فاعل في حمل أعباء الاندماج، وأن تتمكن من تسليط الأضواء على الصعوبات والاختلالات الماثلة على هذا الصعيد مع محاولة تقديم معالجات متجدِّدة لها في الاتجاهات البنّاءة.

كما أنّ العيش في مجتمع المعلومات والإعلام؛ يفرض إدراك الدور الذي تضطلع به وسائل الإعلام وما تشتمل عليه من مضامين؛ في عملية الاندماج.

يحتفظ المسار الاقتصادي بأهمية خاصة في موضوع الاندماج، لأنّ الفئات الاجتماعية التي لا تتمتع بمكاسب مجتمع الرفاه يسهل عليها أن تندفع إلى الهامش، لتعيش حالة تختلط فيها عوامل الإقصاء بنوازع التهميش الذاتي.

**٣/ أن يكون المسلمون في أوروبا جسراً للتواصل والحوار بين أوروبا والعالم الإسلامي:**

يجدر التذكير بأنّ مسلمي أوروبا يشتركون مع مسلمي العالم بآصرة الانتماء الديني، وينتمون في الوقت ذاته إلى أوروبا كإطار جغرافي وفسيفساء بشرية وثقافية باتت تعددية الملامح. وغنيٌّ عن القول أنّ المسلمين يعيشون في أوروبا على شكل أقليات أساساً، وهو ما يُكسبُ وجودَهم خصوصيات ويجعل دورهم بالمقابل مقيّداً بمحددات. وإذا كان الحوارَ بحدِّ ذاته عملية تفاعلية، تقوم على التواصل والتعاطي مع «الآخر»؛ فإنّ الأقليات تكون ضمن هذا السياق في مقدمة المعنيِّين بملف الحوار هذا. فهي ابتداء تعيش حالة تفاعلية مع مجتمعات الأغلبية، والمنشود في الأصل أن تكون هذه الحالة متّسمة بروح التفاعل الإيجابي وقائمة على أساس التبادل البناء والتواصل المثمر. من هنا تماماً يدرك المرء أنّ الأقليات المسلمة لها موقعها المتقدم، بحكم خصوصيتها هذه، في مسعى الحوار الحضاري والثقافي. ويجدر بمسلمي أوروبا أن يتحمّلوا مسؤولية خاصة في تفعيل الحوار الحضاري والثقافي وتطويره على أوسع المستويات، خاصة مع الحرص على ألا تكون مسألة الحوار عملية مقتصرة في أدواتها أو مآلاتها على قطاعات محدودة، أو مقتصرة على العلاقات الدبلوماسية بين ممثلي الدول، أو أسيرة للمنتديات وصالونات النخب، أو شأناً يُكتفَى فيه بالخطابات والإعلانات وحسب.

ويتحقق دور مسلمي أوروبا كجسر للتواصل بين هذه القارة والعالم الإسلامي؛ عبر جملة من الأدوار والمسؤوليات، من قبيل:

أ/ دعم الحوار بين الحضارات، وتعزيز أجواء التفاهم بين الثقافات والمنتمين إليها.

ب/ تشجيع الحوار بين أوروبا والأطراف المعتدلة الفاعلة في العالم الإسلامي، واعتبار الحوار النهج الأمثل للتعايش في عالم واحد يزداد تقارباً.

جـ/ الدفاع عن القضايا العادلة، من منطلق إنساني ينحاز إلى الحقوق والعدالة ويناهض الظلم والجور.

د/ تشجيع تبادل المنافع بين العالمين، أي أوروبا والعالم الإسلامي، على أرضية التكافؤ والاحترام المتبادل.



## الفصل الثاني

# العرب في أوروبا من الهجرة إلى المواطنة

## الأستاذ أحمد الراوي

## محتويات الفصل الثاني

## مدخل:

تركّز الوجود العربي في أوروبا في الشطر الغربي من القارة، وبخاصة في كل من فرنسا وبريطانيا ودول البينيلوكس (هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ). وقد انعكست العلاقات الاستعمارية السابقة والارتباط اللغوي والثقافي على هذا الوجود، فبينما فضل المهاجرون من المغرب العربي ولبنان وسورية العيش في فرنسا، وجدنا المهاجرين من بلدان عربية أخرى، كاليمن والعراق ومصر وفلسطين؛ يفضلون العيش في بريطانيا.

كان ذلك هو ما عليه الأمر غالباً حتى الربع الأخير من القرن الميلادي العشرين، الذي شهد تحولات في طبيعة الهجرة واتجاهاتها وأنماطها.

فإثر تضييق منافذ الهجرة إلى أوروبا مع الأزمة الاقتصادية في أواسط السبعينيات؛ ومع تردي الأوضاع العامة في عدد من البلدان العربية؛ نشأت اتجاهات جديدة من الهجرة. فقد أصبح المهاجر العربي يستنفد كل الفرص المتاحة له للعيش في أي بلد أوروبي غربي كان، ومن هنا تزايدت أعداد العرب في دول أوروبية لم تكن وجهات تقليدية للهجرة العربية، كالدول الاسكندنافية، والمنطقة الناطقة بالألمانية (ألمانيا، النمسا، سويسرا)، كما نشأ وجود عربي مستقر في عدد من بلدان وسط أوروبا وشرقها، محاولاً الاستفادة بصفة خاصة من التحول الاقتصادي الذي مرّت وتمرّ به هذه البلدان وانتعاشها الاقتصادي الحالي والمرتقب مع انضمام عدد منها إلى الاتحاد الأوروبي.

ويمكن أيضاً ملاحظة تأثير القرب الجغرافي على منابع الهجرة العربية إلى أوروبا، فالحضور العربي في اليونان وقبرص، مثلاً، نبع أساساً من بلاد الشام كما من مصر، بينما انعكس القرب الجغرافي بين إيطاليا من جهة؛ وليبيا وتونس من جهة أخرى؛ على حضور المهاجرين والاستثمارات من هذين البلدين العربيين في إيطاليا (مع ملاحظة أنّ ليبيا كانت في السابق مستعمرة إيطالية). كما يمكن لنا أن نعتبر حجم الحضور الليبي في مالطا وحجم الحضور المغربي في أسبانيا شاهديْن على تأثير القرب الجغرافي على حركة الهجرة من العالم العربي.

ومع ذلك؛ فإنّ هذه الاتجاهات لا تكشف لنا عن طبيعة التنوع في أغراض الهجرة ومراميها من البلدان العربية إلى أوروبا. فالعوامل التي أدّت إلى الهجرة متعددة، بما طبع الحضور العربي المهاجر بطابع خاص مميّز بين بلد أوروبي وآخر.

* * * *

وغني عن القول أنه ليس من اليسير استعراض واقع الوجود العربي في أوروبا بالدقة المأمولة. فأوروبا قارة متوزعة على أقاليم عدة ومتضمنة أكثر من أربعين دولة، ورغم بعض القواسم المشتركة في ما بين هذه الأقاليم والدول؛ فإنّ لكل منها واقعه الخاص به، والذي يجعل إصدار حكم تعميمي على واقع الوجود العربي في هذه القارة بأسرها أمراً غير جائز.

وعلاوة على ذلك؛ فإنّ المصادر المتعلقة بأوضاع الجاليات أو الأقليات إجمالاً في البلدان الأوروبية، ومن بينها العرب؛ تتسم بقلّتها وعدم دقتها وغلبة التقديرات عليها وشيوع التضارب الواضح في ما بينها.

وجدير بالذكر أنّ الإحصاءات المتوفرة في بعض البلدان الأوروبية لأعداد المصنّفين على أنهم «أجانب» من هذه الفئة أو تلك؛ غالباً ما تكون متقادمة، أو أنها غير دقيقة لجهة تحديد المقصود بالعربي (الذي يُورَد فيها حسب انتمائه إلى قطر عربي محدّد)، فقد يُقصد به أحياناً حامل جنسية (مواطنة) قطر عربي ما؛ وقد يُقصد به أحياناً أخرى كونه عربيّ الأصل بغض النظر عن جنسيته، بحيث يدخل في ذلك حامل جنسية البلد الأوروبي الذي استقرّ فيه.

* * * *

وعندما عزمنا على تناول ملف «العرب في أوروبا»؛ كنا ندرك ما يحفّ هذا الملف من صعوبات في مصادر المعلومات ودقتها، ولهذا فضلنا الوقوف على جوانب متعددة من المشهد الإجمالي، الذي يتطلب دراسة موسعة، أو عدداً من الدراسات المعمقة، مما لا يتسع له هذا المقام. وقد اخترنا بناءً على هذا أن نسلّط الأضواء على حالات محددة، لتعين بحدِّ ذاتها على إدراك المشهد العام للوجود العربي في القارة الأوروبية.

إذ سنقف في هذا المجال على حالة الهجرة العربية في أبرز وجهتين أوروبيتين للهجرة العربية، هما فرنسا كأبرز وجهة للهجرة العربية إلى أوروبا من الناحية العددية، وبريطانيا كأبرز وجهة للهجرة العربية إلى أوروبا من الناحية النوعية، كنموذج، مع عدم إغفال ما للبلدان الأوروبية الأخرى من خصائص اتسمت بها الهجرة العربية إليها، وما تشهده في الوقت الراهن من تحوّلات مميزة.

وبينما نلاحظ أنّ بلدان شرق أوروبا ووسطها تمثل حالة عامة متقاربة إجمالاً، بالمقارنة مع الحالة السائدة في غرب القارة الأوروبية؛ فبغرض التعرّف على طبيعة





الوجود العربي في هذه البلدان، التي توصف أحياناً بـ«بلدان التحوّل»؛ سنسلّط الأضواء على نموذج هام من بينها، هو تشيكيا وسلوفاكيا، يصلح بدوره لتشكيل تصوّر أوسع عن عموم هذه البلدان، حتى مع وجود فوارق لا يمكن إغفالها بين بلد وآخر.

وعلاوة على ذلك؛ فقد وقع اختيارنا في هذه الورقة على الجالية المغربية في أوروبا لتسليط الأضواء عليها لجملة من الأسباب التي أوضحناها بالتفصيل، خاصة وأنها تُعدّ إحدى أكثف الجاليات العربية وجوداً في القارة الأوروبية.

وبهذا؛ تستعرض هذه الورقة واقع الوجود العربي في أوروبا وبعض التحولات التي يشهدها، عبر تسليط الأضواء على الحالات التالية:

- حالة الوجود العربي في فرنسا.
- حالة الوجود العربي في بريطانيا.
- حالة الوجود العربي في شرق أوروبا ووسطها.
- حالة الوجود المغربي في أوروبا.

## الوجود العربي في فرنسا:

كانت فرنسا موئلاً مبكراً للهجرة النخبوية العربية منذ القرن التاسع عشر، إذ انتقلت إليها كفاءات عربية، خاصة من المشرق العربي، وتحديداً من بلاد الشام ومصر، وعاش فيها عدد من الرواد، ولو لمدة من الزمن.

لكنّ ذلك لم يكن بالأعداد الكبيرة، وكاد يقتصر على العاصمة باريس أساساً. ثم اتخذ نمط الهجرة منحى آخر مع انتقال أعداد كبيرة من العرب إلى فرنسا، بخاصة من المغرب العربي، وذلك ابتداء من أواسط القرن العشرين. لقد تمت تلك الهجرة بدافع اقتصادي أساساً، ومن نافذة علاقة المركز الاستعماري بمستعمراته أيضاً.

لهذا كان الوجود الجزائري بالذات ملحوظاً في فرنسا، وانتشر في مناطق الصناعة والإنشاءات في عموم البلاد تقريباً، علاوة على المناطق الساحلية المطلة على البحر المتوسط، فضلاً عن الضواحي الواقعة في منطقة باريس الكبرى.

ويمكن تقدير أعداد العرب في فرنسا اليوم بما يزيد على أربعة ملايين ونصف المليون نسمة، وهناك من يصعد بهذا العدد كثيراً.

ومع ذلك؛ لا يمكن إغفال الهجرة العربية النخبوية التي بقيت مستمرة إلى فرنسا، وإن لم تعد ملحوظة كالسابق، بسبب تراجع مكانة فرنسا وإشعاعها الثقافي عالمياً، ومع التغطية على هذه الهجرة النخبوية بالوجود العمالي العربي الكثيف على الأراضي الفرنسية.

وفي معرض الإشارة إلى الهجرة النخبوية تلك؛ لا يمكننا أيضاً أن نُغفل الجاذبية الاقتصادية لفرنسا باعتبارها عاملاً مهمّاً اجتذب مستثمرين ورجال أعمال، إلى جانب كون باريس إحدى بؤر الإعلام العربي المهاجر منذ نهايات القرن التاسع عشر، وإن تراجع دورها في هذا المجال بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة.

إنّ إحدى الملاحظات الهامة التي يمكن إيرادها في هذا الشأن؛ أنّ الوجود المسلم في فرنسا هو وجود عربي الطابع، مغاربي المسحة، وهو ما يجعل النظرة للوجود العربي مطابقة للنظرة إلى الوجود المسلم في هذا البلد الأوروبي الهام، والعكس صحيح.

والملاحظة الثانية؛ أنّ العرب في فرنسا يشكلون بالفعل جزءاً من الواقع الفرنسي





الراهن، بكل ما لذلك وما عليه، خاصة مع تأثير الخلفية اللغوية الفرنسية الأصلية للمهاجرين العرب إلى فرنسا والتي جعلت التحاقهم بالواقع الفرنسي أيسر نسبياً بالمقارنة مع الذين هاجروا إلى بلدان أخرى كألمانيا مثلاً. ومع بروز الجيل الثالث من العرب في فرنسا اليوم؛ نستطيع بكل ثقة أن نُحجم عن استخدام وصف «مهاجرين»، لنتحدث عن «مواطنين»، لأنّ الأمر لم يعد يتعلق بوجود مؤقّت وطارئ، وإنما بواقع مستقر وراسخ، مهما شابه من الصعوبات والتحديات.

### معطيات عددية وحقائق:

تشير إحصاءات سنة ١٩٩٠ إلى أنّ ٤٦ في المائة من المصنفين على أنهم «أجانب» في فرنسا، هم من أصل مغاربي ومن إفريقيا، حسب الترتيب التالي: الجزائر، المغرب، تونس، السنغال، مالي، الزائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً)، الكاميرون، ساحل العاج، الكونغو، مدغشقر، موريتانيا، مصر. ومن أوروبا، يأتي البرتغاليون فالأتراك ثم الإيطاليون والأسبان. ومن العالم العربي هناك ٢٠ ألف لبناني و٦ آلاف سوري، كما يوجد ٣ آلاف يحملون «الجنسية الإسرائيلية». ومن آسيا، هناك عشرة آلاف باكستاني من بين الجنسيات الأخرى.

وفي سنة ١٩٩٣ بلغ عدد العمال في فرنسا من أصل أجنبي ١٥٤١٥٠٠ عاملاً، منهم ٢٣٧٤٠٠ من الجزائر، و١٧٩٥٠٠ من المغرب، و٧١٠٠٠ من تونس.

ويأتي اللبنانيون في طليعة النشاط الاقتصادي للجالية العربية في فرنسا، بعد أن دفعتهم ظروف الحرب في بلادهم إلى الهجرة، واستقر عدد كبير منهم في فرنسا التي تربطهم بها علاقة تاريخية، وأقاموا العديد من المؤسسات التجارية والثقافية. ويمتلك اللبنانيون مطاعم ومحلات تجارية معروفة في أشهر شوارع باريس، بالإضافة إلى المكتبات ودور النشر والطباعة والمؤسسات الإعلامية.

ومن الأمثلة البارزة «إذاعة الشرق»، ولها بث قوي وشبكة مراسلين واسعة ومؤسسة إعلانية وإمكانيات ضخمة جعلتها من المنابر الإعلامية العربية المهمة. وبالنظر إلى ما يملكه اللبنانيون من خبرة اقتصادية وإمكانيات مالية ومستوى ثقافي عال؛ فقد تمكنوا من تنشيط الحركة الاقتصادية العربية في فرنسا، وحركة التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية العربية-الفرنسية من خلال مكاتب الخدمات الاقتصادية والتجارية والاستشارة القانونية، واستثمار رؤوس الأموال العربية القادمة من الخليج أساساً.

ومن فرنسا تصدر عدد من المجلات العربية المطبوعة، بعضها يندرج ضمن الإعلام العربي المهاجر، وبعضها الآخر ضمن الإعلام المعبِّر عن الوجود العربي المستقر في فرنسا وأوروبا.

كما أنّ هناك عدداً من الإذاعات العربية في فرنسا كإذاعة البحر المتوسط، وإذاعة الشمس، وإذاعة فرنسا-المغرب العربي، وبث هذه الإذاعات الثلاث يتم من باريس، فضلاً عن إذاعة السلام، التي تبث من ليون، وعدد من الإذاعات المحلية الأخرى.

وتضم باريس والمدن الفرنسية الأخرى مكتبات لبيع الكتب والمطبوعات والمواد الإعلامية العربية والإسلامية، بينما يمثل «معهد العالم العربي» بمبناه البارز الواقع على نهر السين بباريس أبرز منشأة ثقافية عربية - أوروبية من نوعها في أوروبا برمّتها.

ومن المكتبات في العاصمة باريس كل من الرسالة والأزهر والنور والسلام وابن رشد وابن سراج والشرق والقلم والبدر والبستان وسنا. وفي مدينة ليون يشار إلى مكتبتيّ التوحيد والمدينة، وفي مدينة سترازبورغ مكتبة دار الحكمة.

وتنهض في فرنسا الكثير من النشاطات التي تخدم الوجود العربي والمسلم في البلاد، من مؤتمرات وندوات ومعارض، ولعلّ أبرزها المؤتمر السنوي الكبير الذي يقيمه اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا في نيسان (أبريل) من كل عام، ويستقطب أكثر من مائة ألف زائر، ويتضمن الكثير من الندوات وورش العمل والمعارض والفعاليات المنوّعة.





## الوجود العربي في الجزر البريطانية:

بالنظر إلى التطابق النسبي بين صفة المسلم والعربي في فرنسا؛ يبدو الأمر مغايراً إلى حد كبير في بريطانيا. فهنا نجد أنّ الغالبية العظمى من الوجود المسلم في المملكة المتحدة هو وجود ذو خلفية آسيوية، وبخاصة من شبه القارة الهندية التي كانت يوماً ما «درّة التاج البريطاني»، وإن كان العرب يشكلون مع ذلك نسبة ملحوظة ضمن هذا الواقع.

حتى الربع الثالث من القرن العشرين؛ اتسمت الهجرة العربية إلى بريطانيا بملمَحيْن، هما الهجرة النخبوية، أي هجرة الكفاءات، والهجرة اليمانية النشطة.

وقد ارتبطت هجرة الكفاءات باختيار مثقفين ومنفيين وسياسيين وأكاديميين وخبراء عرب في شتى القطاعات؛ العيش في بريطانيا والاستقرار فيها، فكان منهم الدبلوماسيون والطلبة السابقون واللاجئون السياسيون البارزون، علاوة على الكثير جداً من الأطباء والمهندسين والكفاءات الأكاديمية. وبموازاة ذلك؛ نشأ حضور عربي مستقر نشط في ميدان الأعمال، يمكن اعتباره الأهم على المستوى العربي في أوروبا على الإطلاق، ويمكن تتبع أحد مؤشراته عبر الحجم الضخم للاستثمارات العربية في بريطانيا. كما ترافق ذلك مع التحوّل التدريجي للندن إلى «عاصمة للإعلام العربي»، عبر العدد الكبير من الصحف والمجلات العربية الصادرة فيها، فضلاً عن محطات البث الفضائي والمؤسسات الإعلامية العربية، وإن طرأت تحوّلات على هذه المكانة منذ أواخر التسعينيات، خاصة على صعيد التلفزة الفضائية.

لقد ارتبطت بريطانيا أيضاً بالطابع الأكاديمي للوجود العربي، نظراً لأنّ جامعاتها ميدان استقطاب للطلبة العرب، ولطلبة الدراسات العليا والمتخصصين في أرفع المجالات. من هنا؛ وجدنا أنّ الحياة العربية في بريطانيا وثيقة الصلة بالحياة الأكاديمية والتعليم العالي والتخصصات رفيعة المستوى، وهي ظاهرة غذّت الوجود العربي والمسلم في بريطانيا بموجات متجددة من الكفاءات. إلاّ أنّ ذلك لم يكن ليتيح المجال لبلورة وعي سريع وتفاعل مبكر مع الساحة المحلية البريطانية بغرض تطوير آفاق الوجود العربي والمسلم فيها، طالما أنّ طابع الوجود العربي لم يكن يحمل صفة نشدان الاستقرار في الجزر البريطانية، رغم أنّ قطاعات واسعة من طلبة الأمس تحوّلوا بمرور الوقت إلى مواطنين مستقرِّين في بريطانيا، وربما دون سابق تخطيط منهم.

فالملاحظة التي يمكن تسجيلها هنا؛ هو ذلك التأخر الزمني الذي لازَم قيام مؤسسات كفؤة تواكب احتياجات الوجود العربي. إذ اضطلعت المؤسسات الطلابية، بما هي عليه من انشغال محدود بمتطلبات الاستقرار وتحديات المواطنة؛ بالريادة حتى وقت قريب في نشاط الجالية العربية في بريطانيا. وقد كانت أبرز هذه المؤسسات الطلابية «جمعية الطلبة المسلمين»، و«اتحاد الطلبة العرب». وجدير بالذكر أنّ كثيراً من ناشطي الأمس في هاتين المؤسستين، اللتين استقطبتا الطلبة والطالبات العرب من الإسلاميين والقوميين؛ باتوا اليوم مسؤولين وقادة وشخصيات بارزة، سواء في الدول العربية أم في بريطانيا ذاتها، وهم يضطلعون بمسؤوليات متقدمة كلٌّ في موقعه.

ولم تكن الهجرة العربية غير النخبوية إلى بريطانيا حالة ملموسة، باستثناء الهجرة اليمانية أساساً، التي يمكن التعرّف على ملامحها في إنجلترا اليوم، وبخاصة في مدينة برمنغهام. وتعيش اليوم ثلاثة أجيال من اليمانيين في بريطانيا، وهو ما يشير إلى تجذّر هذا الوجود، والذي لم تواكبه بكل أسف حركة مؤسسية نشطة إلاّ في الأعوام الأخيرة، كما وجدنا في ازدهار «أمانة معاذ الخيرية» في برمنغهام مثلاً.

لكنّ طابع الهجرة العربية إلى بريطانيا شهد منذ نهاية الثمانينيات تغيّرات لافتة للانتباه. فمع استمرار الهجرة النخبوية، أو «هجرة الكفاءات»؛ أصبح الاستقرار في بريطانيا هدفاً مفضلاً للمهاجرين العرب بدافع تحسين الفرص الاقتصادية، ولأولئك المهاجرين في ظلال الأزمات السياسية والاقتصادية التي ألمّت ببلدان عربية عبر عقدين من الزمن، كالمغرب العربي ولبنان والصومال مثلاً.

ومن هنا؛ لم يعد الوجود الجزائري في بريطانيا أمراً نادراً، كما لم يعد الوجود العربي مقتصراً على طابعه النخبوي السابق مع نزوح أعداد ملحوظة من العراقيين إلى بريطانيا بخلفيات سياسية وإنسانية، في حين وجدنا في السنوات الأخيرة وجوداً فلسطينياً عاملاً يتشكل إزاء الوجود الفلسطيني الأكاديمي والاقتصادي التقليدي. وربما تكون الهجرة الصومالية إلى بريطانيا أوضح شاهد على هذا التحوّل. فقد انتقلت أعداد كبيرة من الصوماليين إلى هذا البلد، ضمن ما يمكن اعتباره أعرض موجة هجرة يشهدها بلد عربي إلى بريطانيا في مدة قياسية لم تتجاوز سنوات قلائل.

ولا يغيب عن الأذهان أنّ بريطانيا تُعَدّ اليوم المقصد الأكثر تفضيلاً في أوروبا لطالبي اللجوء، وهو ما يفسِّر هذا التغيّر المتسارع في طبيعة الوجود العربي في





هذا البلد الهام أوروبياً وعالمياً.

وإلى جانب هذه التحوّلات؛ يمكن الجزم بأنّ الوعي المتأخر باستحقاق المواطنة آخذ بالبروز بين العرب في بريطانيا، وثمة نشاط مؤسسي أنضج مما عرفناه في السابق. وبين أيدينا الكثير من المؤسسات النوعية والنموذجية التي تشكلت في الأعوام القليلة الماضية، أو التي أعادت بلورة حضورها ونشاطها بشكل أكثر فعالية، وهو ما نراه استجابة متوقعة لتحديات عريضة واستحقاقات كبيرة.

## الوجود العربي في شرق أوروبا ووسطها:

تمثل شرق أوروبا ووسطها حالة عامة متقاربة إجمالاً، بالمقارنة مع الحالة السائدة في غرب القارة الأوروبية. فبلدان الشطر الشرقي من أوروبا تمتاز، من بين ما تمتاز به، بثلاث خصوصيات أثرت على طبيعة الوجود العربي فيها:

١. أنها ذات ماض سياسي واقتصادي خاص كونها قد شهدت حكم أحزاب شيوعية وسادَ فيها النظام الاقتصادي الاشتراكي، الأمر الذي جعلها غير جذابة للاستثمارات العربية من جانب أو للهجرة الاقتصادية العربية من جانب آخر.

٢. أنها بلدان فتحت المجال لالتحاق طلبة دول العالم الثالث بجامعاتها ومعاهدها العليا، بتسهيلات مميزة، سواء بدافع سياسة «الصداقة الأممية الاشتراكية» السابقة، أو بدافع الاستثمار في القطاع التعليمي حالياً، الأمر الذي جعلها مقصداً هاماً للطلبة القادمين من الدول العربية.

٣. أنها تشهد تحولات سريعة، في ما يتعلق بالسياسات ونظم الإدارة العامة والاقتصاد والعلاقة مع الجانب الغربي من القارة (بما في ذلك فرص الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي)، الأمر الذي أسفر عن نشوء تحولات متسارعة في طبيعة الوجود العربي في هذه البلدان بسبب هذه الخلفية.

وبغرض التعرّف على طبيعة الوجود العربي في هذه البلدان، الذي تُوصف أحياناً بـ«بلدان التحوّل»؛ سنسلّط الأضواء على نموذج هام من بينها، هو تشيكيا وسلوفاكيا، يصلح بدوره لتشكيل تصوّر أوسع عن عموم هذه البلدان، حتى مع وجود فوارق لا يمكن إغفالها بين بلد وآخر.

### تشيكيا وسلوفاكيا نموذجاً

كانت تشيكيا وسلوفاكيا متحدتين في إطار واحد هو «تشيكوسلوفاكيا»، التي بلغ عدد سكانها قبل الانفصال قرابة ١٥ مليون نسمة. وتُعدّ تشيكوسلوفاكيا سابقاً، أو الجمهوريتان التشيكية والسلوفاكية ابتداء من سنة ١٩٩٣؛ من الدول ذات الأهمية في إقليم وسط أوروبا، خاصة بسبب موقعها المركزي في قلب القارة الأوروبية، ومواردها الغنية نسبياً بشرياً وطبيعياً وصناعياً، وتراثها المدني والثقافي، وجوارها لعدد من الدول الأوروبية هي ألمانيا والنمسا والمجر وأوكرانيا وبولندا، وهو ما جعل





هذا البلد في حالة تفاعل مستمرة مع محيطه الإقليمي.

وفي العهد الشيوعي عرفت العاصمة التشيكية براغ، كغيرها من عواصم وسط أوروبا وشرقها، الكثير من العرب الذين قصدوها، بحكم الروابط الوثيقة التي كانت قائمة آنذاك بين الكتلة الاشتراكية البائدة من جانب؛ والحكومات والأحزاب اليسارية العربية من جانب آخر. وقد تزايدت أعداد العرب الذين أقاموا في تشيكيا وسلوفاكيا خلال تلك المرحلة، خاصة مع أفواج الطلبة العرب الذين جاؤوا للدراسة في الجامعات التشيكية والسلوفاكية.

وفي حقيقة الأمر؛ فإنّ الجمعيات الطلابية التي أقامها الطلبة العرب كانت هي المعبِّرة عن الحضور العربي في هذه البلاد، إلى جانب البعثات الدبلوماسية. وخلافاً لما كان عليه الحال في السابق؛ فإنّ العرب في تشيكيا وسلوفاكيا آخذين بالتحول، ولو كان بطيئاً، من الوجود الطلابي المؤقت إلى الاستقرار والاندماج في المجتمع. فقد كوّن طلاب الأمس القادمون من العالم العربي عائلات استقروا معها في البلاد الجديدة، ومع الزيجات المختلطة بُنيت بيوت مزدوجة الثقافات ونشأ جيل يحمل هوية من نوع جديد.

ويتوزع معظم العرب في تشيكيا وسلوفاكيا على القطاعات الطلابية، ومنهم عدد من طلبة الدراسات العليا، وإلى جانبهم هناك عدد متزايد من رجال الأعمال، واللاجئين، والأيدي العاملة، بالإضافة إلى نسبة جيدة من الأكاديميين والأطباء والمهندسين. ومن هنا يمكن الاستنتاج أنّ الوجود العربي في تشيكيا وسلوفاكيا يتميز بأنه نخبوي بعض الشيء ويتركز في المستويات المتوسطة والعليا من الهرم الاقتصادي والاجتماعي.

ورغم صعوبة الحصول على مصادر توثق لتعداد العرب في الجمهوريتين التشيكية والسلوفاكية اليوم بدقة؛ إلاّ أنّ التقديرات تتحدث عن نحو عشرة آلاف عربي في البلدين معاً اليوم. ويتركز الوجود العربي في المدن الكبرى، وفي مقدمتها براغ (العاصمة التشيكية) وبراتيسلافا (العاصمة السلوفاكية).

ومن الجدير بالملاحظة أنّ الطابع العام للوجود العربي في هذين البلدين، كما في عموم بلدان شرق أوروبا؛ هو وجود غير مستقر، نظراً للنسبة العالية من الطلبة من بينهم. ويعني ذلك بالمقابل؛ أنّ حجم اتصال هذه البلدان مع العالم العربي هو أكبر من حجم الوجود العربي الراهن فيها بعدة أضعاف، نظراً لعدد الذين تخرجوا من جامعاتها أو استقروا فيها لمدة محددة من الزمن.

### خلاصات بشأن الوجود العربي في شرق أوروبا ووسطها:

لم يكن الوجود العربي في هذه البلدان ذا طابع مستقرّ في الأساس، لكنّ اتجاه الاستقرار والمواطنة آخذ بالبروز التدريجي في هذه البلدان، خاصة في البلدان التي تتمتع بفرص اقتصادية واعدة، كالتي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي منها أو التي في طور الانضمام إليه في غضون الأعوام المقبلة.

الوجود العربي في هذه البلدان يتسم بأنه نخبوي بعض الشيء، ويتركز في المستويات المتوسطة والعليا من الهرم الاقتصادي والاجتماعي.

يمثل الوجود العربي في وسط أوروبا وشرقها حضوراً شاباً إجمالاً، وهو يتسم بوفرة الكفاءات الأكاديمية، ومن هنا؛ فإنّه مرشح لتسجيل نجاحات قد تكون ملحوظة في غضون الأعوام المقبلة. كما أنّ بروز اتجاه الاستقرار سيفتح المجال لبروز قضايا المواطنة بشكل أوضح في الأعوام اللاحقة، خاصة وأنّ الحديث ما زال يتعلق بالجيل الأول المهاجر أساساً.





### حالة الوجود المغربي في أوروبا:

تُعدّ الجالية المغربية (نسبة إلى المغرب الأقصى) أحد أكثف الجاليات العربية وجوداً في القارة الأوروبية، إذ يبلغ عدد المغاربة في أوروبا نحو المليونين وربع المليون نسمة (وفق التقديرات الرسمية المغربية: مليونان و١٨٥ ألفاً، حسب إفادة الوزيرة المغربية المنتدبة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج نزهة الشقروني، مشيرة إلى أنّ ٦٠ في المائة من المغاربة المقيمين بأوربا يوجدون في ثلاث دول فقط وهي فرنسا وبلجيكا وهولندا).

وتأتي الجالية المغربية في المرتبة الأولى عددياً بالمقارنة مع الجاليات العربية الأخرى في بعض الأقطار الأوروبية (هولندا، بلجيكا، أسبانيا، مثالاً)، بينما تأتي في المرتبة الثانية في أقطار أخرى (فرنسا مثالاً).

وقد وقع اختيارنا على الجالية المغربية في أوروبا لتسليط الأضواء عليها للأسباب التالية:

- أنها تُعدّ، كما تقدّم، من بين أكثر الجاليات العربية في أوروبا عدداً.
- أنّ حركة الهجرة المغربية إلى أوروبا اتسمت بأنها نظامية بعض الشيء في مراحلها الأولى والمتوسطة، كونها جاءت ضمن تعاقدات حكومية، وهو ما يجعل رصدها أمراً متيسراً بالمقارنة مع غيرها.
- أنّ الوجود المغربي في أوروبا أصبح مثيراً لانتباه المراقبين، وبخاصة المتحفظين على الوجود المسلم والعربي في البلدان الأوروبية، والذين ينتهزون وقوع بعض أعمال العنف المتفرقة (والمرفوضة بالتأكيد) على أيدي أفراد مغاربة، لكي يقدموا صورة سلبية للمغاربة في أوروبا إجمالاً، وللمسلمين والعرب في هذه القارة بشكل عام.
- أنّ الوجود المغربي أصبح مرتبطاً جزئياً ببعض التطورات المؤسفة التي يذهب ضحيتها مهاجرون مغاربة، كظاهرة التسلل في ما يسمى بـ«قوارب الموت»، أو التي تستهدف عمالاً مغاربة، كأحداث الصدامات العنصرية المروِّعة في الجنوب الأسباني سنة ٢٠٠٠ (بخاصة في منطقة إلخيدو).
- أنّ الوجود المغربي اتسم بشكل خاص بالسعي للمواطنة في البلدان الأوروبية مع إبقاء الصلة الحية والوثيقة جداً مع الوطن الأصلي (المغرب)، وهو ما يجعله

حالة تنطوي على قدر كبير من الخصوصية في هذا المجال.

**مراحل الهجرة المغربية إلى أوروبا:**

لقد مرّت هجرة أبناء المغرب إلى أوروبا بعدد من المراحل، يمكن إجمالها على الشكل التالي:

١. المرحلة الأولى: خلال السنوات من ١٩٥٦ وحتى ١٩٦٨: وضع الإطار المؤسسي لتنظيم الهجرة المغربية إلى أوروبا، عبر إبرام مجموعة من الاتفاقيات بهذا الشأن مع الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا وألمانيا ودول البينلوكس.

٢. المرحلة الثانية: خلال السنوات من ١٩٦٩ وحتى ١٩٧٤: وهي المرحلة التي عرفت هجرة مكثفة وموسعة من المغرب نحو أوروبا الغربية.

٣. المرحلة الثالثة: ابتداء من سنة ١٩٧٥: طرأت منذ تلك السنة تحوّلات كبيرة في ملف الهجرة المغربية إلى أوروبا، تمثلت أساساً في تضييق منافذ الهجرة مع الأزمة الاقتصادية الأوروبية، وفي ظهور دلائل الاستقرار وبداية التحول إلى مرحلة المواطنة، عبر بلورة سياسات الأجانب في أوروبا وإتاحة فرص جمع شمل أسرهم. وقد برزت في هذه المرحلة بالذات ظواهر سلبية في المجتمعات الأوروبية، كالمشكلة العنصرية وظاهرة العداء للأجانب، وهي الظواهر التي تنتعش مع الأزمات الاقتصادية وارتفاع مؤشرات البطالة، ومقابل ذلك انتعشت ظاهرة الهجرة السرية ومشكلة التسلل غير القانوني والتي ارتبطت بالظاهرة المعروفة بـ«قوارب الموت» المنطلقة من السواحل المغربية.

**ويمكن تسجيل الملاحظات التالية بخصوص الوجود المغربي في أوروبا:**

- يتركز المغاربة في دول أوروبية محددة، وهي واقعة في غرب القارة الأوروبية حصراً، ويتسم وجودهم فيها بالكثافة الملحوظة، وأبرز هذه البلدان هي فرنسا وهولندا وبلجيكا وأسبانيا وإيطاليا.
- يقطن المغاربة في العواصم والمدن الصناعية الكبيرة في البلدان الأوروبية التي استقروا فيها، وليس في المدن الصغيرة أو الأرياف. ويمنحهم ذلك، من الناحية النظرية على الأقل، فرصاً أفضل للتفاعل مع الحدث السياسي والاجتماعي، بل وله أثره على فرصهم الاقتصادية أيضاً.
- ينتمي المغاربة في أوروبا إجمالاً إلى قاعدة الهرم الاجتماعي والاقتصادي في





البلدان التي يعيشون فيها، وهو ما يجعلهم أقل حظاً في التأثير الاجتماعي والسياسي، وأكثر نصيباً من مشكلة البطالة والآفات الاجتماعية وانحرافات الشباب. وبالمقارنة؛ يُلاحظ أنّ الهجرة المغربية إلى كندا مثلاً تتسم بالنخبوية بالمقارنة مع نظيرتها إلى أوروبا.

- كان للمغاربة إسهامٌ كبيرٌ في دفع عجلة النمو الاقتصادي في أوروبا الغربية في النصف الثاني من القرن العشرين، إذ كانوا بمثابة قوى عاملة لا غنى عنها، وإن كانوا مصنّفين إجمالاً كأيدٍ عاملة متدنّية التأهيل.
- يبرز حالياً الجيلان الثاني والثالث من الوجود المغربي في أوروبا، وتبرز معها قضايا وإشكاليات ثقافية خاصة، كالمسائل المرتبطة بالتربية والاندماج الإيجابي في المجتمع أو الذوبان السلبي فيه.
- لم يكن الجيل الأول من المهاجرين المغاربة إلى أوروبا مؤهّلاً بالقدر الكافي، لأسباب تعليمية وثقافية (لشيوع الأمية بالذات)، لمواجهة استحقاق المواطنة والتفاعل المؤثر مع المجتمع والبيئة، أو حتى توفير فرص مشجعة للجيلين الثاني والثالث من المغاربة في أوروبا لتحقيق الذات. ولكن بالمقابل؛ فقد ساهم حفاظ المغاربة على مؤسسة الأسرة والتمسك بالتقاليد والالتزام الديني في العموم؛ في إحداث قدر نسبي من التوازن، حتى مع وجود مشكلات مستعصية على الحل ومصاعب جوهرية ملموسة.
- تمثل التحديات التي يواجهها الوجود المغربي في أوروبا بشكل متزايد في السنوات الأخيرة؛ نموذجاً واضحاً على ما يواجهه الوجود العربي في أوروبا إجمالاً (تحولات ما بعد ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١).

* * * *

## الفصل الثالث

# الأسرة المسلمة في أوروبا
## بين تأثيرات البيئة الاجتماعية والعادات الموروثة

د. أحمد جاباالله

## تمهيد

إنّ من المسلّمات الثابتة المُتفق عليها بين جميع الناس، على مرّ العصور واختلاف البيئات وتبايُن المعتقدات والثقافات، أنّ الأسرة تُعتبر حجر الزاوية في بناء أيِّ مجتمع بشري، وأنه بناء على ذلك، لابد من حفظ كيانها ودعم أسسها، من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وضمان التوازن النفسي للفرد في جميع مراحل حياته.

وتأكيداً لمكانة الأسرة وأهميتها، قام المنهج الإسلامي بتوفير كلِّ الضمانات التي من شأنها أن تبني الأسرة على أسس متينة، وأن تضمن استقرارها وتأثيرها الإيجابي في مسيرة المجتمع ككلّ.

وإنّ الناظر في أوضاع المسلمين في أوروبا، وفي الغرب عموماً، وما يحتاجونه من الأسباب الضرورية للحفاظ على هويّتهم الإسلامية، يُدرك أنّ **من أهمّ الأولويات التي يجب أن تتّجه إليها الجهود، هي العناية بالأسرة المسلمة والعمل على رعاية خصوصيّاتها عبر الأجيال المتلاحقة.**

**وإنّ ممّا يؤكد ضرورة العناية بالأسرة المسلمة في أوروبا أمور منها:**

• إنّ الأسرة المسلمة تُعتبر المحضن الأول لتربية الأبناء تربيةً إسلامية، بل إنه يقع على عاتقها في البيئة الغربية، الدور الأكبر في هذا المجال، لأنها لا تجد دعماً لدورها من المجتمع المحيط، بمؤسّساته التربوية والثقافية، بل تعترضها من التحدِّيات في البيئة الاجتماعية ما يزيد من تعقيد دورها ووظيفتها، فكيف تستطيع الأسرة المسلمة أن تورِّث رصيدها من المبادئ والقيَم الإسلامية للأجيال الجديدة من الأبناء، دون أن تعزلهم عن مجتمعهم الذي يعيشون فيه وينتمون إليه؟ وكيف يمكن للأسرة أن تنجح في إقامة المعادلة القائمة على الحفاظ على الهوية مع النجاح في عملية الاندماج الإيجابي لأبنائنا في مجتمعاتهم؟

• إنّ حداثة الوجود الإسلامي في أوروبا[1] عموماً، وضعف إمكانياته ومحدودية مؤسساته التربوية والدعوية، يكاد يجعل الأسرة المسلمة موكولة إلى نفسها في القيام بدورها التربوي.

---

١ المقصود هو أوروبا الغربية وإلا فإن الوجود الإسلامي في دول شرق أوروبا يعتبر وجوداً قديماً، وان كانت له كذلك تحديات أخرى تواجهه في هذا المجال.

ومع أنّ للمؤسسات الإسلامية محاولات عدّة في العناية بالنشء، إلاّ أنّ هذه الجهود لا تزال محدودة وينقصها في كثير من الأحيان الاحتراف والتخصّص، كما أنها لا تغطّي إلاّ دائرة صغيرة من عموم المسلمين، في حين أنّ الحاجة تقتضي أن يتوسّع الاهتمام ليشمل أكبر عدد ممكن من المسلمين وأبنائهم.

• إنّ الأسرة المسلمة في أوروبا تعيش اليوم مرحلة انتقالية تحتاج فيها إلى دعم وتوجيه، فالجيل الأول من المهاجرين المسلمين الذين قَدموا إلى المجتمعات الأوروبية واستقرّوا فيها، اصطحبوا معهم تراثاً تربوياً وعادات اجتماعية، كانت هي منطلقهم في تربية أبنائهم، وهم لا يملكون غير ذلك الرصيد الذي جاؤوا به. وكونهم يعيشون في الغالب في معزل عن المجتمع، ويجهلون الكثير من أعرافه وعاداته، فإن ذلك ولّد لديهم حالة من الخوف على أبنائهم من أن يفقدوا خصوصيّاتهم الدينية والثقافية، فتجدهم في حالة من التهيّب الدائم للدفاع عن أنفسهم من عوامل التأثير الخارجية، ولكنّ أبناءهم، الذين التحقوا بالمدارس العامة واحتكّوا بالمجتمع عن قُرب، لا يجدون أنفسهم في الموقف نفسه الذي عليه آباؤهم. ومن هنا تنشأ كثير من الإشكاليات بين حرص الأسرة على ما تعتبره ضوابط ضرورية لحماية الأبناء، وبين البحث عن التوازن لدى هؤلاء الأبناء، وهم يحاولون التوفيق بين ولائهم للأسرة وقيمها، وبين انتمائهم للمجتمع ومقتضيات ذلك.

ومن مظاهر المرحلة الانتقالية التي تمرّ بها الأسرة المسلمة اليوم، أنّ أبناء الأمس وبناته أصبحوا آباء وأمّهات اليوم، وهم مدعوّون بدورهم إلى تربية أبنائهم تربية إسلامية، ولكنّ هذه التربية ستكون مختلفة في بعض مضامينها وأساليبها، عمّا تربّوا عليه، سيكون هؤلاء بلا شكّ أقدر من آبائهم وأمّهاتهم على فهم نفسيات أبنائهم وطبيعة التحدّيات التي تواجههم في الواقع، غير أنّ أغلبهم لا يملك رصيداً كافياً من الثقافة الإسلامية التي يحتاج إليها أبناؤهم. إنّ هذا الوضع الذي عليه الأسرة المسلمة في أوروبا يقتضي توفير عناية مزدوجة تتجه إلى الجيل الأوّل من الآباء لمساعدتهم على حُسن القيام بوظيفتهم التربوية، وإلى الجيل الثاني من الآباء بتهيئة الأجواء والمضامين التربوية اللازمة التي تُعينهم على أداء دورهم التربوي.

**إنّ التجربة التي تمرّ بها الأسرة المسلمة في أوروبا اليوم في مجال تربية الأبناء، سوف تؤسِّس لنموذج أو نماذج تربوية جديدة تعطي للأسرة المسلمة الأوروبية شخصيّتها المتميِّزة، وذلك من خلال إقامة التوازن الضروري بين مقتضيات الولاء الإسلامي ومقتضيات الاندماج الاجتماعي.**





إنّ نظرتنا إلى حاضر الأسرة المسلمة في أوروبا وإلى مستقبلها يستوجب منّا، لحسن تسديد الحاضر وإعداد المستقبل، أن نعتني بفهم واقعها واستيعاب إشكالياتها، من خلال بُعدَيْن اثنَيْن:

أوّلاً: تأثيرات البيئة الاجتماعية، بما تحمله من عوامل إيجابية وأخرى سلبية(٢)، والتي ستترك حتماً بصماتها في تشكيل شخصيّة المسلم الأوروبي. والسؤال المطروح في هذا المجال هو: كيف يمكننا أن نفيد أبناءنا من العوامل الإيجابية للبيئة ونحصّنهم من تأثيراتها السلبية؟

ولن يكون ذلك ممكناً إلاّ إذا كنّا على إطلاع ودراية بالوضع الاجتماعي العام، وما يشهده من تطوّرات وتحولات، في ما يتّصل بموضوع الأسرة بشكل عام ومكانتها في المجتمعات الأوروبية المعاصرة. ولن نجد صعوبة في تحصيل هذا الفهم لوفرة ما هو منشور من الدراسات والبحوث العلمية التفصيلية في هذا الميدان.

ثانياً: المفاهيم التربوية والعادات الأسرية التي حاول الآباء نقلها إلى أبنائهم، وهذه المفاهيم والعادات ليست كلّها مبنيّة على خلفية إسلامية، بل إنّ بعضها قد يكون منافياً للإسلام وإن نُسِبت إليه. فكيف نستطيع أن نميِّز لدى أجيالنا الجديدة بين ما هو عائد إلى أسس الإسلام وأحكامه، وبين ما هو عادات موروثة لا سند لها من الدين؟ هذا الذي يجب أن نعمل على بيانه حتى لا نضطرّ كثيراً من أبنائنا إلى الثورة على عادات خاطئة تُقدَّم لهم على أنها من الإسلام فيرفضونها ومن خلال ذلك يتنكّرون لدينهم. فعندما يلجأ الأب المسلم مثلاً إلى إكراه ابنته على الزواج ويؤيِّد تصرّفه هذا بأنّ ذلك من حقّه الذي كفله له الإسلام باعتباره وليّها، فإنّ هذا يجعلها، وهي ترفض هذا السلوك، ربّما تقف موقفاً سلبياً من الدين ككلّ، خصوصاً مع ما يُروَّج في المجتمع من أفكار سلبية بحق الإسلام والمسلمين وطبيعة تعاملهم مع المرأة.

---

٢ انظر: آثار الواقع الأوروبي على تربية أبنائنا في أوروبا/ للباحث (من كتاب: كيف نربي أبناءنا في أوروبا-إصدار: اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا)

## التأثيرات الاجتماعية:

إنّ وجود أيّ أقلية بشرية في مجتمع يغايرها في خصائصها الدينية والثقافية، سيجعل هذه الأقلية عرضةً للتأثّر بالاتجاهات العامّة في المجتمع، وقد لا يكون هذا التأثير قائماً بالضرورة على وعي وقناعة فكرية بالمؤثّرات التي ينطبع بها الفرد، وإنما تكون هذه المؤثّرات من العوامل التي تترك بصماتها في شخصيّته ولو بدون إدراك لخلفياتها ومراميها. وبما أنّ الفرد مدنيّ بالطبع، لا يمكنه مهما ضاقت دائرة انخراطه في المجتمع، إلاّ أن يتعامل معه من خلال مؤسّساته التعليمية والإعلامية والفكرية ومن خلال الحياة الاجتماعية اليومية، فإنّ كلّ ذلك سيترك في شخصيّته آثاراً في مشاعره ومواقفه، وربّما بعد ذلك في قناعاته ومبادئه. نعم هناك تأثيرات إيجابية للبيئة يجب الاستفادة منها، ولكن كيف يتمّ الاحتراز من التأثيرات السلبية؟.

ويزداد حجم التأثير الاجتماعي مع عامل الزمن، فكلما امتدّ عيش الفرد في المجتمع كلّما كان نصيب التأثير فيه أكبر، وهو ما تقرّره الدراسات الاجتماعية. فقد نشر «المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية» (INSEE) في فرنسا، دراسة بشأن معدّل الإخصاب لدى النساء الأجنبيات المقيمات في فرنسا [٣] وتبيّن أنه كلّما زادت مدّة الإقامة في البلد، كلّما أصبح سلوك الأجنبيات ينزع ليكون أقرب إلى سلوك الفرنسيات من أهل البلد، في قلّة نسبة الإخصاب:

فقد كان مثلاً معدّل النسبة المئوية لولادات النساء المسلمات يتناقص مع مرور الزمن على إقامتهم كالتالي:

| الجنسيات | ١٩٨١-١٩٨٢ | ١٩٨٩-١٩٩٠ | ١٩٩٨-١٩٩٩ |
|---|---|---|---|
| النساء المغاربيات | ٤،٦٣ | ٣،٤٢ | ٣،٢٥ |
| النساء التركيات | ٥،١٣ | ٣،٧٣ | ٣،٣٥ |

وتلاحظ الدراسة كذلك أنّ نسبة إخصاب الأجنبيات اللاتي يعشن في فرنسا مرتبطة ارتباطاً شديداً بمدّة إقامتهنّ في البلد، حتى بالنسبة للجيل نفسه من المهاجرات، فكلّما كانت الهجرة قديمة كلّما كان السلوك الإنجابي للمهاجرات يقترب من الفرنسيّات.

٣ إخصاب الأجنبيات في فرنسا - ماي ٢٠٠٣- إصدار المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية La Fécondité des étrangers en France Mai 2003-INSEE





| الجنسيات | تاريخ الوصول إلى فرنسا ١٩٨٠-١٩٨٩ | تاريخ الوصول إلى فرنسا ١٩٩٠-١٩٩٩ |
|---|---|---|
| جزائريات | ٢،٦٦ | ٤،٠٨ |
| مغربيات | ٢،٩١ | ٤،٣١ |
| تونسيات | ٢،٦٦ | ٤،٤٦ |
| تركيات | ٢،٤٦ | ٣،٩٩ |

وبخصوص الولادات التي تتمّ خارج إطار الزواج ٤[٤]، وإن كانت نسبتها المئوية ضعيفة بالنسبة للنساء المسلمات، بالمقارنة مع غيرهنّ من الأجنبيات، إلاّ أنّ هذه النسبة في تزايد مع مرور الزمن:

| الجنسيات | ١٩٨٢ | ١٩٩٠ | ١٩٩٩ |
|---|---|---|---|
| المغاربيات | ٦٪ | ١١٪ | ١٥٪ |
| التركيات | ١٪ | ٥٪ | ٥٪ |
| الفرنسيات | ١٥٪ | ٣٢٪ | ٤٤٪ |

وإذا أردنا رصد مجالات التأثير البيئي على أوضاع الأسرة المسلمة في أوروبا، فيمكننا الوقوف على الجوانب التالية:

### ١-النظرة إلى العلاقة بين الرجل والمرأة:

لا شك أنّ تصوّر العلاقة بين الرجل والمرأة له الأثر الكبير على الأسرة، إذ أنّ الأسرة هي ذلك الكيان الاجتماعي الذي يقوم على تضافر جهود كلٍّ من الرجل والمرأة، وكلّما كانت العلاقة بينهما قائمة على التكامل والتعاون كلّما كان لذلك انعكاساته الإيجابية على الأسرة.

وإنّ الناظر في الاتجاه الغالب في المجتمعات الأوروبية في هذا المجال، يجد أنه يقوم على الأسس التالية:

**أ. التأكيد على مبدأ المساواة بين الجنسين،** مساواة تامّة في كلّ شيء ترفض الاعتراف ببعض الخصوصيات لكلا الجنسين. وليس هناك من اعتراض على مبدأ المساواة الإنسانية بين الرجل والمرأة، فهذا ما أقرّه الإسلام ودعا إليه، ولكنّ

٤ الولادات خارج إطار الزواج هي التي تتم بين رجل و امرأة لا يربطهما عقد زواج مدني وقد يكون بينهما زواج عرفي أو «مساكنة» (عيش مشترك بدون عقد زواج).

الإشكال عندما يُلغَى من الاعتبار ما يمكن أن يراعَى فيه جانب المرأة من حيث تكليفها بأعباء العمل المعيشي، دون النظر إلى دورها كأمّ، وكلّ الدراسات تشير إلى أنّ من أهمّ المشكلات التي تؤرّق المرأة العاملة هي صعوبة التوفيق بين مقتضيات عملها الوظيفي الخارجي وبين الأعباء الأسرية، وقد ألجأ هذا الأمر العديد من النساء إلى اختيار العمل الوظيفي الجزئي حتى يستطعن توفير جزء أكبر من الوقت للعمل المنزلي. وكلّما زاد عدد الأبناء أقبلت المرأة على العمل الجزئي، مع أنّ ذلك يؤدي إلى نقص في دخلها المادي، ولكنها تجد نفسها مضطرّة لذلك الخيار.

ومع أنّ شعار المساواة يُرفَع إلاّ أنه من الناحية العملية، نجد أنه لا يُحترَم في تحديد الأجور، حيث تتقاضى المرأة أجراً أقلّ من أجر الرجل الذي يشغل العمل نفسه الذي تقوم به المرأة.

**ب. مسألة الحرية الجنسية:** إنّ الاتجاه السائد في أوروبا اليوم هو أنّ المرأة مثل الرجل يجب أن تُعطَى الحرية الكاملة في التصرّف في جسدها كما تشاء، وأنّ أيّ ضابط أخلاقي يؤدِّي إلى وضع قيود في مجال العلاقات الجنسية يجب استبعاده إذا كان يؤدِّي إلى تحديد اختيار الفرد لما يريده من سلوك.

ويُعزَى هذا الاتجاه إلى ما يُسمّى «تطوّر الظواهر السلوكية في المجتمع»، التي تجعل الفرد متحرِّراً من كلّ القيود الأخلاقية ولا يجد أيّ حرج في الإعلان عن ذلك. يقول الكاتبان شارك دباش وجان ماري بونتيي في كتابهما: «المجتمع الفرنسي»: «إنّ من الأمور التي تُقدّم على أنها من قيم عصرنا الحاضر مسألةُ أن تكون صادقاً مع نفسك .. .فعندما تكون متوافقاً مع ذاتك، فأيّ وضعية تعيشها تكون مشروعة ومبررة» [٥].

**٢-النظرة إلى الزواج والأسرة:**

يمكننا أن نلخِّص ما يتعلّق بأمر الزواج والأسرة في الاتجاه الأوروبي العامّ في الجوانب التالية:

**أ- تهميش الزواج الرسمي وتطوّر أشكال الاقتران الحر «بين الجنسين»:**

لقد تراجع الزواج الرسمي القائم على التعاقد المدني بين الزوجين لصالح أنواع أخرى من الاقتران الحرّ بين الجنسين، ويعود هذا التراجع للزواج الرسمي إلى عدّة

٥ شارك دباشد وجان ماري بونتيسي: «المجتمع الفرنسي» ص ٣١٢.





أسباب من أهمها:

- التحرّر من مسؤولية الزواج التي قد تحدّ من حرية الفرد الذي يحب أن تكون له علاقات غرامية أو جنسية موازية مع من يريد.
- ارتفاع نسبة الطلاق التي جعلت البعض يفضلون «المعاشرة الحرّة» التي لا تقوم على علاقة رسمية مع الطرف الآخر، وبالتالي يمكن لهذه العلاقة أن تتوقّف في أيّ وقت شاء أحد الطرفين، دون الوقوع في التعقيدات الناشئة عن إجراءات الطلاق.
- اعتبار حالة «المعاشرة الحرّة» بدون زواج رسمي مرحلة تجربة بين الرجل والمرأة يمكن أن تؤدِّي بهما إلى الزواج إذا قرّرا الاستمرار في العلاقة. ولذلك أصبح من المألوف في المجتمع زواج قرينيْن قد عاشا مع بعضهما قبل الزواج لمدّة سنوات عديدة، وقد يكون من بين الحاضرين في زواجهما أبناؤهما الذين وُلدوا قبل عقد الزواج المدني.
- بعض القوانين الخاصّة بالضرائب والمساعدات الاجتماعية التي تمنح امتيازات لغير المتزوِّجين أفضل مما يحصل عليه المتزوِّجون زواجاً رسمياً مُسجّلاً، من شأنها أن تُغري البعض بتجنّب الزواج الرسمي المُسجّل.

**ب- تغليب جانب الحرية الشخصية على العيش في إطار العلاقة الزوجية:**

يقول شارك دباش وجان ماري بونتيي: «إنّ الهمّ الأكبر للفرد اليوم هو كيف يستطيع أن يحمي حريّته التي ربّما تكون مهددة بالانحسار أو ربّما بالإلغاء بسبب التزام دائم (في الزواج)، هذا الحرص في الحفاظ على الحرية قاد في البداية إلى توسّع دائرة «التعايش الحرّ» وخصوصاً عند الشباب، ولكنّ الظاهرة الجديدة التي بدأت تبرُز للعيان، وهي أكثر راديكالية، هي أن يعيش كلّ واحد من الطرفين حرّاً كما يشاء (بمعنى أن يقبل كلّ من الرجل والمرأة أن تكون لهما علاقة تجمعهما، دون أن يمنع ذلك من أن تكون لكلّ واحد منهما علاقاته الخاصّة مع من يريد» [٦].

**جـ. تأخّر فترة العزوبية:**

يُلاحَظ أنّ فترة العزوبية في المجتمع تطول أكثر فأكثر، حتى بالنسبة للذين ينتهي

٦ شارل دباش وجان ماري بونتيي: المجتمع الفرنسي» ص ٣٠٦ .

بهم الأمر إلى الزواج، وذلك يعود إلى عدّة أسباب منها:

- امتداد فترة الدراسة، خصوصاً مع تزايد نسبة البطالة في صفوف الشباب.
- رغبة الفتيات في الوصول إلى أعلى الشهادات من أجل القدرة على منافسة الرجال في تحصيل أفضل مناصب العمل.
- انتشار استعمال موانع الحمل الذي تجعل الفتاة في مأمن من الوقوع في الحمل مع وجود الممارسة الجنسية.
- تطوّر القوانين المُبيحة للإجهاض في أكثر الدول الأوروبية.
- ظهور وتصاعد أشكال الزواج المثلي والاتجاه لتقنينه والاعتراف به.

**جـ- تفكّك الأسرة:**

إنّ ارتفاع معدّلات الطلاق حيث يصل في فرنسا مثلاً إلى حدود ٥٠ في المائة من عدد الزيجات، وخصوصاً في السنوات الأربعة الأولى من الزواج (٧)، قد أدّى إلى التفكّك الأسري وظهور أشكال جديدة من «الأُسَر» مثل:

- «الأسرة ذات الوليّ الواحد» «famille monoparentale»، وغالباً ما تكون هذه الأسرة مكوّنة من الأمّ والأبناء، وذلك إمّا إثر وقوع طلاق من زواج رسمي، أو افتراق من علاقة تعايش، أو أنّ المرأة تقرّر أن تنجب أبناء من رجل لا تربطها به رابطة الزواج، وتسمّى هؤلاء الأمّهات اللاتي يَقُمْن على تربية أبنائهن مع غياب الأب «بالأمهات العزباوات».
- الأسرة «المُعادة التركيب» «famille recomposée» وهي أسرة تجمع بين رجل وامرأة في علاقة «تعايش حرّ» دون تعاقد رسمي غالباً، ويكون لكلٍ من المرأة والرجل أو لأحدهما أولاد، ويجتمع الجميع في كيان واحد وربّما تُنجب المرأة من هذا الرجل أولاداً آخرين، فتُصبح الأسرة مُشكّلة ومركّبة من ثلاثة فئات من «الإخوة».

وإنّ من الأسباب التي ساهمت في إضعاف مبدأ الزواج، وأدّت إلى تصدّع كيانٍ الأسرة التقليدي هو انفصال أمر إنجاب الأولاد عن أمر الزواج، إذ لم يعد ضرورياً لمن يرغب في أن يكون له أولاد أن يَمُرّ بالزواج، فيمكن للمرأة أن تختار أن تنجب

٧ دراسة:الزواج الطلاق والأقتران الحر، المركز الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية/ فرنسا أغسطس ١٩٩٦.





من رجل ثم تعيش مع غيره. يقول شارك دباش وجان ماري بونتيي: «لمدّة قرون كان المقصد الرئيس من الزواج هو التناسل، ولكننا اليوم نكتشف أنّ الاقتران بين الرجل والمرأة مستقلّ عن إنجاب الأولاد» (٨).

ومن أسباب التصدّع في الكيان الأسري بسبب الطلاق، ما يعود إلى تطوّر نمط العيش في المدن الكبرى، حيث يضعف جانب الرقابة الاجتماعية، خلافاً لما هو موجود في البيئات القروية (٩).

لقد انخفض عدد الزيجات الرسمية في فرنسا بين سنة ١٩٩٠ و ١٩٩٨ بنسبة ٢،٦ في المائة في حين ارتفع معدل الاقتران الحرّ بنسبة ٦٢ في المائة، ممّا جعل المعهد الوطني للدراسات السكانية (INED) في فرنسا يعلن أنّ «الاقتران الحرّ» أصبح هو أسلوب الحياة الزوجية الدائمة، وأنّ الزواج انتهي عن كونه العامل التأسيسي للعلاقة الزوجية (١٠).

إنّ هذا التحوّل في مكانة الأسرة في المجتمع، لا يعبِّر بالضرورة عن خيار ارتضاه الناس عن رغبة منهم ووعي، وإنّما هو نمط الحياة الاجتماعية السائد الذي يجعل كثيرين ينساقون مع التيار العام، ولذلك فإنّ بعض الدراسات الحديثة تشير إلى أنّ نسبة عالية من الناس، بما في ذلك الشباب، تعبِّر عن رغبتها في إعطاء مزيد من الاهتمام إلى الأسرة، كما أنّ هناك عدداً غير قليل يؤكّد أهمية الوفاء في العلاقات الزوجية من أجل حفظ كيان الأسرة (١١).

| | ١٩٨١ | ١٩٩٠ | ١٩٩٩ |
|---|---|---|---|
| إعطاء عناية أكبر للأسرة | ٨٦٪ | ٨٩٪ | ٩١٪ |
| أهمية الوفاء في الحياة الزوجية | ٧٢٪ | ٧٤٪ | ٨١٪ |

ولعلّ هذا الاتجاه في الرأي العام يعبِّر عن حالة القلق التي يشعر بها كثيرون لما آلت إليه أوضاع الأسرة في المجتمعات الأوروبية، خصوصاً وأنّ تصدّع كيان الأسرة سبّب مشكلات اجتماعية عديدة، من أكبرها ما يلحق بالأبناء بعد الطلاق من

٨ شارل دباش وجان ماري بونتيي «المجتمع الفرنسي» ص ٢٠٧

٩ نفس المصدر ص ٣٠٥.

١٠ نفس المصدر ص ٣٠٤.

١١ قيم الفرنسيين «التطورات من سنة ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠ بيار بريسون ص ٥٣.

المضاعفات والآثار السلبية، وهو ما سجّله تقرير صادر عن «المجلس الأوروبي» من أنّ هؤلاء الأبناء يعانون من صعوبات عديدة نتيجة الطلاق مثل: حالات عدم توازن الشخصية، الرغبة في الانزواء على النفس، مشكلات اضطرابات النوم، ردود الفعل العنيفة، الهروب من المنزل، الجنوح، الإخفاق الدراسي، الاكتئاب، المخدرات[١٢].

لا شك أنّ هذه الدراسات العامّة حول المجتمعات الأوروبية لا تعكس بالضرورة طبيعة ما عليه واقع المسلمين في هذه الجوانب، ممّا يقتضي القيام بدراسات تكميلية خاصّة بالمسلمين لمعرفة حقيقة ما يجري ومقارنة ذلك بالاتجاهات العامة في المجتمع، ولكنّ المتأمل في نظرة الأجيال المسلمة الجديدة إلى الزواج مثلا، يرى أنّ لهذه الاتجاهات أثراً عليه، من ذلك:

**أ- رغبة العديد من الشباب المسلم في الزواج العرفي، الذي يعقده إمام دون أي توثيق رسمي، ويبرِّر هؤلاء تصرّفهم هذا بمبرِّرات عديدة منها:**

- رفضهم للزواج المدني الذي يُعقَد في الدوائر الرسمية واعتقادهم أنّ ذلك لا يجوز شرعاً، وأنّ الزواج الإسلامي الصحيح هو الذي يعقده الإمام.

وقد نشأت بسبب هذا الزواج العرفي مشكلات عديدة، خصوصاً بحقِّ الفتيات اللاّتي يقعن ضحية الطلاق العشوائي الذي ينطق به الزوج الشاب دون تقدير لعواقبه. بل في كثير من الحالات تجد الزوجة الشابّة نفسها مع ولد، تركه أبوه دون عناية ولا نفقة، ولا تملك أن تطالب بحقوقها لغياب عقد زواج رسمي وغياب الاعتراف من الأب بالابن. كما أنّ هناك حالات عديدة من الفتيات اللاّتي يَدَعهم أزواجهن من الزواج العرفي، معلّقات إثر الخلاف، فلا هو مستمرّ معها في علاقة زوجية ولا هو يُطلّقها، خصوصاً وأنه لا يتضرّر شخصياً بذلك الوضع لأنه يرى أنّ بإمكانه أن يتزوّج بغيرها، وقد أباح له الإسلام التعدّد.

- كما أنّ البعض يبرِّر رغبته في الزواج العُرفي بأنه يُمكِّنه من فترة من التجربة مع الآخر، فإذا حصل بينهما التوافق فيمكنهما عند ذلك أن يبرما الزواج المدني، وإذا لم يحصل الاتفاق كان الفراق سهلاً.
- كما أنّ البعض يختار الزواج العُرفي من أجل الحصول على مكاسب مادية ومساعدات اجتماعية لا يمكنه الحصول عليها في حالة الزواج الرسمي.

---

١٢ شارل باس وجان بيار بوتيي «المجتمع الفرنسي ص ٣١٣.





**ومهما كانت المبرِّرات، فإنّ الإقبال على هذا الزواج العُرفي غير المُوثّق وما ينجرّ عنه من آثار سلبية، يعكس استهانة بأمر الزواج، ويذكرنا بأسلوب «الاقتران الحرّ» الذي ذكرنا بأنه أصبح بديلاً عن الزواج الرسمي في المجتمعات الأوروبية.**

**ب- عدم أخذ أمر الزواج بالجدية اللازمة واحترام مراحله من خطوبة،** إلى صداق، إلى وليمة وإشهار، إلى دخول. فنجد مثلاً من يعقد على زوجته ويدخل بها دون وليمة وإشهار، أو تأجيل ذلك إلى وقت لاحق. وهذا خلاف ما اعتاده المسلمون من إكبار شأن الزواج، باعتباره منعرجاً هامّاً في حياة الإنسان رجلاً كان أو امرأة. وقد يكون لمبالغة بعض الواعظين المنتقدين لعادات المغالاة في المهور وشروط الزواج أثر على الأفراد الذين يريدون التخفّف من هذه الشروط، فيقعون باسم التيسير في نوع من الاستخفاف بأمر الزواج.

**ج- التساهل في أمر الطلاق،** وهو أمر مُلاحَظ في أوساط الشباب المسلم، وهذا التساهل يعكس كذلك نوعاً من عدم التقدير لأمر الزواج، باعتباره خطوة مهمّة في حياة الإنسان تحتاج منه إلى تريُّث وصبر.

كما أنّ بعض الشباب اليوم يتجهون إلى إبرام زواج عرفي دون أن يكون للزوج قدرة مالية لتوفير بيت خاص والإنفاق على زوجته، فيتزوّج الشابّ ويظلّ يعيش مع والديه، وزوجته تعيش مع والديها، ويلتقيان من حين لآخر، ويشجّع البعض على هذا الزواج بدعوى أنه يساهم في تحصين الشباب بالزواج، وهو ما أطلق عليه البعض اسم «زواج فريند».

## العادات الموروثة:

في مقابل التأثيرات الاجتماعية تأتي بعض العادات الموروثة الخاطئة لتزيد من الانطباع السلبي عن الزواج التقليدي في نفوس أجيال الشباب المسلم، وأهم ما يمكن ذكره في هذا المجال:

١- **النظرة الدونية للمرأة وسوء معاملتها** بسبب ما يقع من الأزواج من سوء المعاشرة، أو بناء على فهم خاطئ لبعض المبادئ الإسلامية، كمبدأ القوامة، أو قضية تأديب المرأة بالضرب عند حصول النشوز، والتوسّع في تعريف النشوز إلى كلّ معارضة تُبديها المرأة لزوجها حتى في أمور شكلية بسيطة. وقد وُجِد من الأزواج المسلمين من يضرب زوجته ويقول لها إنما يفعل ذلك استجابة لأمر الله بضربها إذا ما وقعت في ما يعتقده نشوزاً مُحرّماً.

وكم يكون لهذه المعاملة السيئة من آثار سلبية، ليس على العلاقة الزوجية فحسب وإنما على الأبناء، ممّا أصاب بعض الفتيات المسلمات بعُقد نفسية جعلتهنّ ينفرن من الرجال، لأنهن يرفضن أن يعشن معاناة أمّهاتهن. بل إنّ من الفتيات المسلمات من ترفض الزواج برجل مسلم، وتذهب للزواج بغير المسلم اعتقاداً منها بأنه سيحترمها ويُحسِن معاملتها خيراً من الزوج المسلم.

وقد أدّى سوء المعاملة بين الزوجين إلى تصدّع في كيان عدد من الأسر المسلمة، وينتهي الأمر بحصول الطلاق.

**وتأتي بعض العوامل الإضافية لتساهم في الوصول إلى حالة التفكك الأسري عن طريق الطلاق، من ذلك:**

- وصول الأولاد إلى مرحلة الرشد وثورتهم على ما عايشوه من سوء المعاملة من الآباء تجاه الأمّهات، إلى درجة أنّ الأبناء هم الذين يطالبون، في بعض الحالات، أمّهم بطلب الطلاق من الأب، ويحصل أنّ الأمّ قد تلجأ للاحتماء بأبنائها، فيدافعون عنها وقد يواجهون الأب المعتدي حتى بالعنف.
- خروج المرأة للعمل خارج المنزل، وخصوصاً عند بطالة الزوج، وشعورها بالاستقلال المادي يجعلها تتوق إلى التحرّر من ربقة زوج يسيء معاملتها.
- لجوء بعض النساء إلى المرشدة الاجتماعية استنجاداً بها من سوء معاملة الأزواج، والتي توجّهها إلى رفض سلوك الزوج وتشجّعها على رفع قضيّتها إلى السلطات





التي ستحميها وتكفل لها المساعدات القانونية والمالية اللازمة.

- زواج الرجل بزوجة ثانية دون علم زوجته الأولى وأبنائه الذين لا يكتشفون الأمر إلاّ بعد سنوات، وقد يسبِّب ذلك تضييقاً وحرماناً للأسرة من حقّها في النفقة، وتجد الزوجة الأولى أنّ ما بنته مع زوجها خلال سنوات الزواج الطويلة وما صبرت عليه من الحرمان، تأتي غيرها لتضايقها في الانتفاع بثمرة جهد كانت شريكة فيه، ولو من الناحية المعنوية.

**٢-التمييز في التربية بين الأبناء والبنات:**

إنّ من العادات المنتشرة عند كثير من الأسر المسلمة التقليدية، أنها تتشدّد في التعامل مع البنات وذلك حفاظاً عليهنّ من الانحراف، ممّا يؤدِّي إلى نوع من النفور من قبل هؤلاء الفتيات قد يؤدِّي بهنّ أحياناً إلى الخروج عن الأسرة. وذلك في الوقت نفسه الذي يكون فيه التعامل متساهلاً مع الأبناء الذكور، فلا يُسألون عن غيابهم خارج المنزل ولا عن مخالطتهم للأصدقاء والصديقات. وهذا الاختلال في التعامل يكرِّس لدى الفتيات النظرة السلبية التي تُروِّج عن الإسلام باعتباره يُضَيِّق على المرأة ويعاملها بما لا يعامِل به الرجل.

وأمّا إذا كانت الفتاة ملتزمة بدينها واعية بما يجب أن تحترمه من الضوابط الخلقية، فإنّها تميِّز بين ما هو راجع إلى العادات الخاطئة وما هو عائد إلى مبادئ الإسلام وأحكامه. ولكن إذا لم تكن على وعي والتزام فإنّ التمييز في المعاملة يجعلها تثور على واقعها، وربّما تلجأ للالتحاق بجمعيات ومؤسسات تناضل من أجل تحرير المرأة، وتصبح من عتاة المعارضين للإسلام ومن الدعاة للثورة على المبادئ الدينية والقيم الأخلاقية.

**٣. مفهوم الولاية ومسألة إكراه البنات على الزواج:**

يسيء بعض الأولياء فهم مبدأ الولاية فيحملون بناتهن على الزواج ممن لا يرغبن فيه، بل إنّ الأمر قد يصل ببعض الآباء أن يعيد ابنته إلى بلده الأصلي ويجبرها على الزواج بمن اختاره زوجاً لها، ثمّ يسحب منها جواز سفرها حتى يمنعها من العودة إلى بلد إقامتها في أوروبا، فتلجأ بعض الفتيات إلى الهرب من الزوج واللجوء إلى قنصلية بلدها الأوروبي تطلب مساعدتها لإعادتها إلى البلد، ثم تكون القطيعة مع الأسرة والثورة على قيمها.

وإنّ إقدام بعض الأولياء على إكراه فتياتهم على الزواج يعود إلى أسباب منها:

- خوفهم على بناتهم من الانحراف، خاصّة إذا لاحظوا من البنت بوادر الطيش أو أحسّوا أنها ترغب بالزواج بمن لا يريدونه زوجاً لها.
- تزويج البنت من قريب يُراد استقدامه إلى أوروبا من خلال الحصول على الإقامة بسبب الزواج، أو تسوية أوضاع قريب لا يملك إقامة في البلد.
- الاعتبارات الأسرية أو القبلية أو الإقليمية التي تجعل بعض الأولياء يُصِرّون على تزويج بناتهم وفقاً لهذه الاعتبارات. ولذلك فإنّ من الحالات العديدة التي يكثُر فيها الاستفتاء هو ما تتعرّض له الفتاة المسلمة من رفض شديد من وليّها لشاب مسلم يتقدّم للزواج منها ولكنه لا ينتمي إلى البلد الأصلي نفسه أو إلى القبيلة نفسها، وأمام رفض الولي للزواج دون مبرِّر مقبول، تُقدِم الفتاة على مغادرة الأسرة من أجل الزواج بمن اختارته شريكاً لحياتها.





## استنتاجات وتوصيات:

إنّ ضرورة العناية بالأسرة المسلمة لما لها من دور هامّ في حفظ الوجود الإسلامي في أوروبا، يقتضي الاهتمام بمجموعة من الجوانب وفق نظرة شاملة تتجاوز التناول الجزئي للمسائل، المنقطع عن مراعاة خصوصيّات البيئة الأوروبية وانعكاساتها على الأسرة المسلمة.

**وممّا يجب أن تتجه إليه عناية المسلمين أفراداً وهيئات ومؤسسات ما يلي:**

١- القيام بالدراسات الاجتماعية التي ترصد واقع الأسرة المسلمة في أوروبا وما تشهده من تحولات وتطوّرات وما تعاني منه صعوبات وإشكالات، ليكون ذلك مساعداً على تحصينها وتقوية كيانها، لتؤدّي دورها في التربية والتوجيه للأجيال الناشئة.

ويمكن توجيه بعض الدارسين والباحثين المتخصّصين للقيام بهذه الدراسات، وصولاً إلى إنشاء مؤسسات بحثية متخصّصة في هذا الميدان.

٢- إعادة الاعتبار للمرأة المسلمة في محيطنا الإسلامي وذلك من خلال:

أ . تنقية تراثنا ممّا داخله من الأفكار الخاطئة التي تحطّ من مكانة المرأة وتُسيء إليها.

ب . التنبيه على العادات المخالفة للإسلام وإنكارها حتى لا تكون حجّة لمن يتبعها فيقع في الإساءة للإسلام جهلاً به، أو من يرتكز على هذه العادات لينال من الإسلام بغير حقّ.

جـ . إعطاء المرأة مكانها اللائق في المؤسسات الإسلامية، والثقة بجهودها وعطائها حتى تُظهِر شخصيّتها وتردّ بنفسها على المُغرِضين الذين يريدون إثبات دونيّتها وعجزها.

٣- التركيز في تعليم أبنائنا وشبابنا وتربيتهم على أهمِّيّة الأسرة، وعلى العناية بأمر الزواج وبيان أهدافه وآدابه ومراحله.

ولا يكفي في هذا الأمر التوجيه العام، بل لابد من عقد دورات تدريبية متخصّصة للشباب المُقبلين على الزواج - ذكوراً وإناثاً - من أجل توعيتهم بأهمية الزواج وأحكامه، وكذلك بجوانب التعامل في إطار الأسرة، وأن تجمع هذه الدورات بين المسائل الشرعية والدراسات التربوية والنفسية، وأن يتصدّى لهذا أهل الاختصاص

في هذه المجالات المختلفة، ويمكن أن تنشأ مؤسسات متخصصة تعمل في هذه الإطار.

٤. العناية باحتفالات الزواج، ليكون الزواج حدثاً مهمّاً في حياة الشابّ والشابة، وإحياء سنّة إعلان الزواج في المساجد لربطه بالبُعد الديني.

ولم لا يكون للمسلمين مراسم خاصّة بالزواج يقيمونها في المساجد أو المراكز الإسلامية، خصوصاً وأنّ الطوائف الدينية الأخرى تعتني بهذا الجانب، فنجد أنّ الكنيسة تقيم احتفالاً دينياً للزوجيْن الراغبيْن في ذلك، وتتبع في ذلك مراسم معلومة، مع أنّ العقد يجري في الدوائر المدنية ولكن ذلك لا يمنعهم بعد إجراء العقد المدني من إعلان الزواج وإقامة الاحتفال الديني في الكنيسة.

ويتأكد مثل هذا الأمر في ظل مجتمعات علمانية لا تُعطي للمراسم الدينية مجالاً خارج المؤسسات الدينية.

٥- توجيه المسلمين لتأسيس مؤسّسات اجتماعية تستقبل من يعانون من المشكلات الأسرية وتساعدهم على حلّها في إطار القيم الإسلامية، وبسبب غياب مثل هذه المؤسسات تحصل كثير من الإشكالات، ينشأ عنها نزع أولاد من أسرهم ووضعهم في أسر مضيفة إلى غير ذلك من المشكلات.

٦- توجيه المسلمين إلى تأسيس هيئات تحكيمية في إطار قوانين البلاد الأوروبية لتتدخّل عند حصول المشكلات الزوجية بغرض الإصلاح والتوفيق قبل اللجوء إلى القضاء، ولابد أن يتصدّى لهذا من تكون لهم دراية بالجوانب الشرعية والقانونية والنفسية، وقد أوصى «المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث» بذلك، ولكنّ الأمر يحتاج إلى القيام بخطوات تنفيذية في هذا المجال.

٧- مراعاة من يتصدّى للإفتاء من الهيئات والأفراد في شؤون الأسرة المسلمة في أوروبا، النظرة الشاملة إلى المسائل المعروضة قبل إصدار الفتوى بشأنها، وذلك من خلال حسن الاستيعاب لما هو معروض، وفهم الجوانب الواقعية والاجتماعية والقانونية مع اعتبار المآلات في ما يصدر من آراء وفتاوى، واستصحاب المقاصد العامّة الرامية إلى حفظ الأسرة وتقرير مكانة المرأة وكرامتها.

٨- العناية بالدراسات المقارنة في موضوع الأسرة، وتأسيس خطاب إسلامي يتوجّه إلى الرأي العام الغربي ليوضح موقف الإسلام في هذا المجال وينفي عنه الشُّبَه الباطلة، ويقدِّم إسهاماته في إعادة التوازن للأسرة الإنسانية بشكل عام.

تَبَلْوَرَ الوجودُ المسلم في أوروبا في العقود الأخيرة على نحو غير مسبوق، ومع هذا التبلور تبرز بعض الصعوبات في واقعه وفي طريقه، كما تلوح جملة من التحديات المفروضة عليه.

يأتي هذا الكتاب ليقف بالوصف والتحليل والمعالجة عند جوانب متعدِّدة ذات صلة بالوجود المسلم الحديث في أوروبا.

فالفصل الأوّل هو مشاركة للأستاذ أحمد الراوي بعنوان "الوجود المسلم في أوروبا ـــ صعوباتٌ وتحدّيات وأدوار مطلوبة"، ولفضيلته أيضاً مشاركة في الفصل الثاني بعنوان "العرب في أوروبا من الهجرة إلى المواطنة".

أمّا الفصل الثالث فهو بعنوان "الأسرة المسلمة في أوروبا ـــ بين تأثيرات البيئة الاجتماعية والعادات الموروثة"، وهو مشاركة لفضيلة الدكتور أحمد جابالله، تتناول هذه الموضوع الهامّ الذي يظلّ شاغلاً حيوياً في الواقع الاجتماعي لمسلمي أوروبا.

والله تعالى نسأل أن يجعل هذا الكتاب إضافة مميّزة للمهتمّين، وأن يحصل بها النفع، وأن يُجزِلَ المولى تبارك وتعالى الأَجرَ والمثوبةَ للكاتبيْن الفاضليْن.

اتحـــاد المنظمات الإسلاميـــة في أوروبـــا
Federation of Islamic Organisations in Europe

السعـــر
6 يورو